جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات أمنية واستراتيجية

بعنوان:

تأثير الإكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات شرق المتوسط (دراسة حالة: تركيا -اليونان)

من إعداد الطالب:

- سلطاني عبد الوهاب

تحت إشراف الأستاذ:

د. ليلى لعجال

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	المرتبة العلمية	الصفة في البحث
د/ سميركيم	أستاذ محاضر	رئيسا
د/ ليلى لعجال	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا ومقررا
د/ نسرين نموشي	أستاذ محاضر –أ-	ممتحنا ومناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء:

"اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذ نجحنا ولا باليأس إذ أخفقنا وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا وإذا أعطيتنا علما فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

ربنا تقبل منا الدعاء"

آمين

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني إلى هذا وبفضله عز وجل تمكنت من إنجاز هذا العمل الذي أهدي ثمار جهدي ونجاحي إلى الزوجة الكريمة إخوتي أختي أصدقائي زملاء العمل والدراسة " الوالدين العزيزين رحمها الله اللذان تمنيت ان يشاركاني كل افراحي " أساتذتي الكرام دون استثناء

إلي الأستاذ المشرف

عبد الوهاب سلطاني

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولا على منه وفضله في إتمام

هذا العمل، مصادقا لقوله تعالى:

(لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **" د- ليلى لعجال "**

على صبره معنا وإرشاداته وحرصه على إنجاز هذا العمل.

وإلى كل من علمنا حرفا في جميع الأطوار التعليمية وإلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل.

تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام والشكر.



مقدمة

مقدمة:

تعد الدراسات الأمنية والاستراتيجية من المجالات الحيوية التي تحظى بأهمية كبيرة في العالم المعاصر، وذلك نظراً لتعقيدات البيئة الدولية وتزايد التحديات الأمنية. تسعى هذه الدراسات إلى فهم وتحليل التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات، سواء كانت تهديدات تقليدية مثل النزاعات المسلحة والعدوان العسكري، أو غير تقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية. تُسهم الدراسات الأمنية والاستراتيجية في تطوير السياسات والآليات التي تعزز من قدرة الدول على حماية سيادتها وأمنها القومي، كما تُعنى بإدارة الأزمات وبناء قدرات الردع والدفاع. بالإضافة إلى ذلك، فإنها توفر الأدوات اللازمة لتقييم المخاطر ووضع الخطط الاستباقية للتعامل مع التحديات المستقبلية، مما يجعلها عنصراً أساسياً في صياغة السياسات العامة وتوجيه العلاقات الدولية. من خلال تقديم رؤى تحليلية متعمقة واستراتيجيات عملية، تساعد هذه الدراسات في تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

تشكل الاكتشافات الطاقوية، مثل النفط والغاز الطبيعي، حجر الزاوية في تطور الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة. تسهم هذه الاكتشافات في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة. في العديد من البلدان، تؤدي الاكتشافات الطاقوية إلى تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير البنية التحتية، مما يعزز من قدرات الإنتاج والنقل وتوفير الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الاكتشافات الجديدة فرصاً لتعزيز الاستقلالية الطاقوية وتقليل الاعتماد على الواردات، وهو ما يعزز من الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن تغير الاكتشافات الكبيرة موازين القوى الاقتصادية والجيوسياسية، حيث تصبح الدول المالكة لهذه الموارد لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة الدولي. ومع ذلك، فإن الاستفادة المثلى من هذه الاكتشافات تتطلب إدارة مستدامة وحوكمة رشيدة لضمان عدم حدوث تداعيات بيئية أو اجتماعية سلبية.

وأدت الاكتشافات الطاقوية في مناطق متعددة حول العالم، وخصوصاً في شرق المتوسط، إلى تصاعد النزاعات والتوترات بين الدول المعنية. هذه النزاعات غالباً ما تتعلق بالحدود البحرية وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، حيث تسعى كل دولة لتعظيم استفادتها من الموارد المكتشفة. على سبيل المثال، تزايدت التوترات بين تركيا واليونان وقبرص وإسرائيل بسبب التداخل في مطالباتهم بمناطق غنية بالغاز الطبيعي. تطورت هذه النزاعات من المناوشات الدبلوماسية إلى استعراضات القوة العسكرية والتهديدات المتبادلة، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه الموارد الطاقوية. في هذا السياق، تلعب القوى الكبرى مثل

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دور الوسيط أحياناً، لكن في بعض الأحيان تكون لها مصالح متعارضة مما يزيد من تعقيد الوضع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى بعض الدول إلى تشكيل تحالفات إقليمية لتعزيز موقفها التفاوضي وتأمين حقوقها في هذه الموارد. وتظل هذه النزاعات مصدر قلق كبير للاستقرار الإقليمي والدولي، مما يستدعي جهوداً دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى حلول سلمية ومستدامة، وهذا ما سنحاول التطرق له في هاته الدراسة.

سيركز بحثنا على تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في شرق المتوسط، مع تسليط الضوء على حالة النزاع بين تركيا واليونان، حيث يعد هذا البحث ضرورياً لفهم الديناميكيات المعقدة التي تربط بين الموارد الطاقوية والتوترات الجيوسياسية في منطقة غنية بالغاز الطبيعي والنفط. سنقوم بتحليل تطورات النزاع البحري بين تركيا واليونان، حيث ساهمت الاكتشافات الطاقوية الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط في زيادة حدة الخلافات حول الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة. من خلال تحليل البيانات التاريخية والسياسية والاقتصادية، سنسعى لتقديم رؤى شاملة حول كيفية تأثير هذه الاكتشافات على العلاقات الثنائية وتوازن القوى في المنطقة. كما سنستعرض دور العوامل الدولية والإقليمية والداخلية في تشكيل سياسات الدولتين تجاه هذه الموارد. يهدف البحث إلى تقديم توصيات للحلول الدبلوماسية والسياسية التي يمكن أن تساهم في تهدئة النزاع وتعزيز التعاون الإقليمي لاستغلال الموارد الطاقوية بشكل مستدام وعادل.

تمهيد:

في هذا الفصل المنهجي، سنحاول التطرق إلى أهم النقاط الأساسية الخاصة بالأسس المنهجية، حيث أن البحث العلمي يرتبط ارتباطا محوريا بالخطة المنهجية والقواعد الخاصة بها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الأول، مع الاعتماد على العناصر التالية:

أولا: أهمية الدراسة.
ثانيا: أهداف الدراسة.
ثالثا: أسباب إختيار الموضوع.
رابعا: الدراسات السابقة.
خامسا: إشكالية الدراسة وفرضياتها.
سادسا: مناهج الدراسة.
سابعا: المصطلحات البحثية.
ثامنا: صعوبات الدراسة.
تاسعا: تبرير خطة الدراسة.

أولا: أهمية الدراسة:

- تساهم الدراسة في إلقاء الضوء على تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في المنطقة وكيفية تأثيرها على الاستقرار الإقليمي.
- توجيه سياسات الدول واتخاذ القرارات السليمة.
- تعمل الدراسة على تعزيز السلم والتعاون في المنطقة.
- تساهم الدراسة في تقديم توصيات عملية وفعّالة للسياسيين وصناع القرار للتعامل بفعالية مع التحديات المتعلقة بالاكتشافات الطاقوية في المنطقة.

ثانيا: أهداف الدراسة:

- فهم تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.
- تحليل أنواع التأثيرات التي يمكن أن تنشأ عن الاكتشافات الطاقوية في صنع النزاعات.
- استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تجنب النزاعات حول الاكتشافات الطاقوية في المنطقة.
- توجيه التوصيات والإرشادات لصانعي السياسات والقرارات في سبيل تعزيز الاستقرار والتعاون في مواجهة التحديات المتعلقة بالاكتشافات الطاقوية في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع.

أهم أسباب اختيار موضوع البحث أهميته وفائدته العلمية، والإضافة العلمية التي يقدمها هذا الموضع للمعرفة وتقدم العلم، كما انه يساهم في إزالة الغموض لدي الباحث عن بعض الصراعات الإقليمية و أسبابها وبجمع اكبر كم ممكن من المعلومات وهدا لخدمة أهداف علمية معينة

رابعا: الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على العديد من الأطروحات بمختلف أنواعها، كذلك العديد من المقالات وهذا لإبراز أثر الاكتشافات الطاقوية علي ظهور وتصعيد النزاعات شرق المتوسط، وتعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في المساعدة على إنجاز هذا البحث العلمي، نذكر منها:

الدراسة الأولى: مقال بعنوان أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي والاسترا تيجي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مجلة ابحاث قانونية وسياسية المجلد 07، العدد 02، ديسمبر2022/ 122-136 حنان بلموهوب جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم – الجزائر.

علي بلعربي جامعة عبد الحميد ابن باديس -مستغانم الجزائر

- أثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المجلة الجزائرية للسياسات العامة المجلد 06: العدد 02 – ماي 2018 سحنون نور الايمان باحثة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3 أستاذ مساعد صنف (أ) بقسم العلوم السياسية جامعة البليدة 02 لونيسي على.

- توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة – فرص الصراع والتحالف المجلة الجزائرية للدراسات السياسية المجلد 08/ العدد01 2021

الدراسة الثانية: مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 03، 2018،

الدراسة الثالثة: أحمد زكريا الباسوسي، تسييس الطاقة والتحولات الراهنة للصراع الاقليمي على غاز المتوسط، حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، عدد16، أفريل 2015،

خامسا: إشكالية الدراسة وفرضياتها.

تطوّر الاكتشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط يشكل تحديًا جديدًا للاستقرار الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة المتوترة بين تركيا واليونان. ترتبط هذه النزاعات بشكل أساسي بتحديد الحدود البحرية وتوزيع الموارد الطاقوية في المنطقة، وقد أدت إلى تصاعد التوترات بين البلدين، وهو ما يستدعي تحليلًا دقيقًا لتأثيرات هذه الاكتشافات على النزاعات القائمة بينهما، وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هو أثر الإكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في الشرق الأوسط؟**

يمكن تفكيك هذه الإشكالية الى مجموعة تساؤلات، وهي كالتالي:

1. ما هي الإكتشافات الطاقوية شرق المتوسط؟
2. ما هي الحدود الجغرافية لشرق المتوسط والأهمية الجيواستراتيجية والإقتصادية؟
3. مدي تأثير إكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية التركية؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السالفة الذكر، سنحاول طرح الفرضيات التالية:

1. الإكتشافات الطاقوية شرق المتوسط كانت بمثابة الشرارة في تصعيد النزاعات شرق المتوسط.
2. الاكتشافات الطاقوية أدت الي صراعات إقليمية وتجديد النزاعات التاريخية بين دول المنطقة.
3. تاثر العلاقات اليونانية التركية بعد الاكتشافات الغازية ومطالبة كل منهما بجزيرة قبرص اليوناينة التركية منذ الدولة العثمانية.

سادسا: مناهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** كأداة أساسية لاستكشاف وتحليل تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على دراسة حالة تركيا - اليونان. تمثل هذه الطريقة المنهجية الإطار الذي يسمح بفحص الظواهر والعوامل المتعددة المتداخلة التي تحدث في سياق معقد كالنزاعات الإقليمية. ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة بشكل مفصل.

أ. **المنهج الوصفي التحليلي**: من أجل وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

ب. **الاقتراب التاريخي:** وساعدنا هذا الاقتراب في تحديد الجغرافيا التاريخية لأنه من أجل فهم ظاهرة النزاعات الحدودوية لابد من الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة.

ت. **منهج دراسة الحالة:** بحيث يساعد على التركيز تحديدا على دراسة حالة تركيا واليونان.

سابعا: المصطلحات البحثية:

- **النزاع:** النزاع في السياق الأكاديمي يشير إلى حالة التوتر أو الصراع بين أطراف مختلفة نتيجة لاختلاف في الرؤى أو الاهتمامات أو المصالح. يمكن أن يكون النزاع على مستويات مختلفة، سواء كان ذلك بين أفراد، أو مجموعات، أو دول، أو حتى مؤسسات. يمكن أن يكون النزاع عبارة عن صراع مسلح أو نتيجة لخلافات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.[1]
- **الاكتشافات الطاقوية:** تعني اكتشاف موارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والماء والطاقة الحرارية الأرضية. هذه الموارد تعتبر حيوية للاقتصاد والتنمية في معظم البلدان، حيث تستخدم لتوليد الكهرباء وتشغيل الصناعات والمرافق، وتعتبر مصدراً رئيسياً للدخل الوطني في بعض الدول.[2]
- **منطقة شرق المتوسط**: تُعتبر إحدى المناطق الاستراتيجية والجيوسياسية الحيوية في العالم، حيث تشترك فيها عدة دول تقع على سواحل البحر المتوسط. تضم هذه المنطقة عددًا من الدول مثل تركيا واليونان وقبرص وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل ومصر وليبيا وغيرها، كما تشمل الجزر المتوسطية مثل قبرص ومالطا.[3]

ثامنا: صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلال هذه الدراسة، نقص المراجع التي تناولت هذا الموضوع كما ان تعدد اطراف النزاعات الإقليمية بشرق المتوسط وتباين القوي يجعل من هذا النوع من الصراعات يميل لكفة الاقوي.

[1] حماد كمال، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات (لبنان: دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص17.

[2] الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط، 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل السياسات، ص4.

[3] أبو حنيفة الوليد، التوجهات العامة الجديدة للسياسة الخارجية الر وسية في عهد بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، مجلة مدارات سياسية مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 2 العدد 4، (جوان 2019)، ص25-26.

تاسعا: تبرير خطة الدراسة:

كانت خطة هذا البحث عبارة عن **فصلين**:

الفصل الأول بعنوان علاقة الاكتشافات الطاقوية بالنزاعات في شرق المتوسط وإنقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإكتشافات الطاقوية شرق المتوسط وتناول مطلبين، المطلب الأول: الحدود الجغرافية لشرق المتوسط والأهمية الجيوإستراتيجية والإقتصادية. والمطلب الثاني: تأثير الإكتشافات الطاقوية على الصعيدين المحلي والعالمي.

أما **المبحث الثاني**: الإكتشافات الطاقوية والنزاعات البحرية شرق المتوسط فقد تناول ثلاثة مطالب المطلب الأول، نزاع الأقطاب الإقليمية على الحدود البحرية (حقول الغاز) المكتشفة بمنطقة شرق المتوسط، المطلب الثاني، دور القوي العظمي في حماية مصالحها القومية في المنطقة بعد إكتشاف حقول الغاز المطلب الثالث، أثار النزاعات الحدودوية على الأمن الطاقوي شرق المتوسط

أما **الفصل الثاني بعنوان: ثنائية الطاقة والنزاع في كل من تركيا واليونان** وإنقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول بعنوان غاز شرق المتوسط فرصة جديدية للتكامل الإقليمي أم ساحة صراع وتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب المطلب الأول، غاز شرق المتوسط نحو مأسسة التعاون المطلب الثاني،غاز المتوسط صفحة جديدة من الصراع،المطلب الثالث: الصراع اليوناني التركي على جزيرة قبرص.

أما **المبحث الثاني** بعنوان تأثير إكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية التركية جزيرة قبرص نموذجا وتناول ثلاثة مطالب المطلب الأول، المكانة الإستراتيجية لجزيرة قبرص بالنسبة لتركيا واليونان المطلب الثاني، الوضعية القانوينة لجزيرة قبرص، والمطلب الثالث: الخطوات واللأليات للتخفيف من الأزمة من خلال قانون البحار الدولي.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: علاقة الإكتشافات الطاقوية بالنزاعات في شرق المتوسط.	
تمهيد	
المبحث الأول: الإكتشافات الطاقوية شرق المتوسط.	
المطلب الأول: الحدود الجغرافية لشرق المتوسط والأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية	
المطلب الثاني: تأثير الإكتشافات الطاقوية على الصعيدين المحلي والعالمي.	
المبحث الثاني: الإكتشافات الطاقوية والنزاعات البحرية شرق المتوسط.	
المطلب الأول: نزاع الأقطاب الإقليمية على الحدود البحرية (حقول الغاز) المكتشفة بمنطقة شرق المتوسط.	
المطلب الثاني: دور القوي العظمي في حماية مصالحها القومية في المنطقة بعد اكتشاف حقول الغاز	
المطلب الثالث: أثار النزاعات الحدودية على الأمن الطاقوي شرق المتوسط	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني: ثنائية الطاقة والنزاع في ل من تركيا واليونان.	
تمهيد	
المبحث الأول: غاز شرق المتوسط فرصة جديدة للتكامل الإقليمي أم ساحة صراع.	
المطلب الأول: غاز شرق المتوسط نحو مأسسة التعاون.	
المطلب الثاني: غاز المتوسط صفحة جديدة من الصراع.	
المطلب الثالث: الصراع اليوناني التركي على جزيرة قبرص.	
المبحث الثاني: تأثير اكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية التركية جزيرة قبرص نموذجا	
المطلب الأول: المكانة الاستراتيجية لجزيرة قبرص بالنسبة لتركيا واليونان.	
المطلب الثاني: الوضعية القانونية لجزيرة قبرص	
المطلب الثالث: الخطوات والآليات للتخفيف من الأزمة من خلال قانون البحار الدولي.	
خلاصة الفصل.	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
	أهم الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل بما فيها الواقعة في المجال البحري لقطاع غزة.	

الفصل الأول: علاقة الإكتشافات الطاقوية بالنزاعات في شرق المتوسط

تمهيد:

تعد منطقة شرق المتوسط من أبرز المناطق التي تشهد اهتماماً متزايداً على الصعيدين الجيوسياسي والاقتصادي، نظراً لاكتشافات الموارد الطاقوية الهائلة التي تمت خلال السنوات الأخيرة. تتمحور أهمية هذه الاكتشافات في تأثيرها الكبير على العلاقات الدولية والإقليمية، مما أدى إلى تصعيد النزاعات بين الدول المطلة على البحر المتوسط، وهذا ما سنحاول تبيانه من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: الاكتشافات الطاقوية شرق المتوسط:

- **المطلب الأول**: الحدود الجغرافية لشرق المتوسط والأهمية الجيوإستراتيجية والاقتصادية.
- **المطلب الثاني**: تأثير الاكتشافات الطاقوية على الصعيدين المحلي والعالمي.

المبحث الثاني: الاكتشافات الطاقوية والنزاعات البحرية شرق المتوسط:

- **المطلب الأول**: نزاع الأقطاب الإقليمية على الحدود البحرية (حقول الغاز) المكتشفة بمنطقة شرق المتوسط.
- **المطلب الثاني**: دور القوي العظمي في حماية مصالحها القومية في المنطقة بعد اكتشاف حقول الغاز.
- **المطلب الثالث:** أثار النزاعات الحدودية على الأمن الطاقوي شرق المتوسط.

المبحث الأول: الاكتشافات الطاقوية شرق المتوسط:

منطقة شرق المتوسط تشكل إحدى المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة عالميًا، لاسيما في مجال الطاقة، حيث تعد من بين المناطق ذات الاكتشافات الطاقوية الغنية. تتميز هذه المنطقة بتواجد موارد طاقوية هائلة، تشمل النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى موارد الطاقة المتجددة. يعد اكتشاف هذه الموارد تحولًا هامًا في تاريخ المنطقة، حيث أثر بشكل كبير على الديناميكيات السياسية والاقتصادية والبيئية في المنطقة.

المطلب الأول: الحدود الجغرافية لشرق المتوسط والأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية:

أولا: الحدود الجغرافية للشرق المتوسط:

الموقع الجغرافي[1]:

شرق المتوسط يمتد على طول ساحل شرق البحر المتوسط، ويمتد من السواحل الشمالية لمصر وحتى اليونان وتركيا في الشمال. تشمل هذه المنطقة الدول الساحلية مثل لبنان وسوريا وفلسطين وإسرائيل وقبرص، بالإضافة إلى الجزء الشمالي من مصر وليبيا.

البيئة والمناخ[2]:

تتميز المنطقة بمناخ متوسطي حيث تكون فصول الصيف حارة وجافة، والشتاء معتدلًا وماطرًا. يساهم هذا المناخ في تنوع البيئة الطبيعية التي تشمل سهولًا وجبالًا وسواحل بحرية ووديان.

البحر الأبيض المتوسط[3]:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط العنصر الأساسي في هذه المنطقة، حيث يشكل مصدرًا رئيسيًا للحياة والتجارة والتواصل بين الشعوب منذ العصور القديمة. يتشارك الدول الساحلية في حدود بحرية تحدد حقوقها والموارد التي تحتويها المياه الإقليمية.

---

[1] محمد قشقوش، صراع النفوذ العسكر ي والأمني في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 213، المجلدة 35، 2018، ص82.

[2] مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 03، 2018، ص74.

[3] جاغتاي أوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط، اطلع عليه بتاريخ 2022/06/15، على الموقع:
https://rouyatukiyyah.com/research-articles-and-commentaries/25.

التاريخ والثقافة:

تعتبر منطقة شرق المتوسط مهدًا للحضارات القديمة، حيث شهدت معظم الدول في المنطقة تأثيرًا عميقًا للحضارات القديمة مثل الفينيقيين والإغريق والرومان والعرب والعثمانيين. تعكس العديد من المعالم التاريخية في المنطقة هذا التراث الغني والتنوع الثقافي.

ثانيا: الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية:

إن منطقة الشرق الأوسط تشكل منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية واقتصادية كبيرة لعدة أسباب. أولاً وقبل كل شيء، فإنها تمتلك موقعًا جغرافيًا حيويًا، حيث تقع في تقاطع القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعلها نقطة تقاطع رئيسية للتجارة العالمية والنقل البحري، بالإضافة إلى ذلك، تمتلك المنطقة موارد طبيعية هائلة، مثل النفط والغاز، والتي تجعلها مركزًا رئيسيًا لصناعة الطاقة عالميًا. هذه الموارد تمثل مصدر ثروة هائلة وتلعب دورًا حيويًا في اقتصاد المنطقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، وتعد المنطقة مهمة جداً من الناحية الجيوسياسية، حيث تشهد توترات سياسية مستمرة نتيجة لصراعات النفوذ والصراعات الدينية والثقافية. وبالنظر إلى تاريخ المنطقة الطويل والتعقيدات الثقافية والدينية، فإن الاستقرار في الشرق الأوسط يعد أمرًا حيويًا للسلم العالمي، ويجب الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر مهمة اقتصاديًا أيضًا بسبب دورها الحيوي في إنتاج الزراعة والصناعة، إلى جانب التجارة والاستثمارات الضخمة التي تتلقاها من دول مختلفة حول العالم[1].

ومن جهة أخرى فإن الأهمية الاقتصادية للمنطقة تتمثل في:

- **توريد النفط والغاز** :المنطقة تحتوي على معظم احتياطيات النفط والغاز العالمية، وتعتبر أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. وبالتالي، فإن أي تغيير في إنتاجها أو توزيعها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أسعار النفط العالمية واقتصاديات الدول الأخرى.
- **التجارة البحرية** :تقع الشرق الأوسط على سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، مما يجعلها مركزًا للتجارة البحرية العالمية. الموانئ الرئيسية مثل دبي وجدة والإسكندرية تشهد حركة تجارية كبيرة، وهذا يعزز دور المنطقة في النقل البحري العالمي وتجارة السلع.
- **التبادل التجاري** :يعتبر الشرق الأوسط سوقًا مهمًا للتجارة العالمية، حيث تمتلك دول المنطقة قواعد اقتصادية كبيرة وتستورد وتصدر مجموعة واسعة من السلع والخدمات. كما أن للمنطقة

[1] إيمان زهران، 2020تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 219، المجلد 55، ص164.

شبكة متطورة من المؤسسات المالية والبنوك التي تلعب دورًا حيويًا في تمويل الأنشطة التجارية داخل المنطقة وخارجها.

- **الاستثمارات الأجنبية** :تجذب دول الشرق الأوسط استثمارات كبيرة من جميع أنحاء العالم، سواء في قطاع الطاقة أو البنية التحتية أو الصناعات الأخرى. وهذه الاستثمارات تسهم في تعزيز نمو الاقتصادات المحلية وتحفيز التنمية الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: تأثير الاكتشافات الطاقوية على الصعيدين المحلي والعالمي:

أولا: على الصعيد المحلي:

إن تلبية الاحتياجات الطاقوية لبلدان المنطقة هي القاسم المشترك الذي يجمع بينها كلها خاصة أن أغلبها تعاني من مشاكل الفعالية الطاقوية على غرار لبنان الذي يشكل توليد الكهرباء به هاجسا فشلت الحكومات المتعاقبة على البلاد في التوصل إلى حلول بشأنه، يضاف إلى هذا النمو الديمغرافي الهائل و تضخم المدن الذي يزيد الضغط على موارد الطاقة وهنا لابد من التطرق إلى كل الدول على حدى.

وبالنسبة إلى لبنان إن هذه الكميات المكتشفة والمسوح التي أجريت في المنطقة الاقتصادية الخالصة كشفت عن وجود 700 مليون م مكعب من الغاز الطبيعي وهي ثروة جد واعدة قادرة على بتوفير احتياجات الطاقة التي قدرت هيئة إدارة قطاع النفط اللبنانية أن فقط 6.5 مليون م 3 ستوفر الطاقة لمدة 20 سنة (1)، كما يرجح أن تصل مداخيل لبنان من الطاقة إلى 300 مليار دولار كفيلة بالقضاء على الدين السيادي اللبناني الذي يبلغ 90 مليار دولار ويشكل عقبة أمام التنمية، وقد باشرت الحكومة اللبنانية عملية واسعة لتقنين عمليات التنقيب، الاستكشاف والاستثمار الأجنبي في هذا القطاع لكنها اصطدمت بمشكل ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها سواء قبرص أو إسرائيل إذ تدعي لبنان أنها لها حصة في حقل تمارا و ليفياثان كونهما واقعان على الحدود بين المنطقتين تدعي لبنان أنها لها حصة في حقل تمارا و ليفياثان كونهما واقعان على الحدود بين المنطقتين الاقتصادية الخالصة لكلا البلدين وتم رفع شكوى ضد إسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن استغلالها غير القانوني.[2]

[1] المرجع السابق، ص165.

[2] أحمد دياب، محاور الاستقطاب والتحالف في شرق المتوسط مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 50 العدد 199، يناير 2015، 146.

إن لبنان تتقاسم بعض البلوكات البحرية مع كل من فلسطين وسوريا، في فلسطين وقبالة سواحل حيث الاكتشافات الغازية منعت منعا باتا من قبل سلطة الاحتلال أي نشاطات للتنقيب أو استغلال للغاز الطبيعي بهدف تضييق الحصار على حكومة حمس وزيادة الغبن الاجتماعي والفقر الذي يعيشه الفلسطينيين، أما فيما يخص سوريا فإن الشركات الروسية لطالما سيطرت على قطاع النفط والغاز الطبيعي في البلاد وقد كان للحكومة السورية قبل الحرب الأهلية تطلعات لاستغلال هذه الاحتياطات محليا وحتى دوليا بالتحول إلى مركز عبور عالمي للطاقة يضاهي وينافس الدور التركي في مشاريع نقل الطاقة، وقد كانت بالفعل سوريا بفضل علاقاتها الجيدة مع إيران مسارا ممكنا لخط الأنبوب الإسلامي حيث وقعت إيران على اتفاقية تتضمن نقل إمدادات الغاز عبر العراق وسوريا ولبنان في جويلية 2011 ينطلق من ميناء عسلوية على الخليج بطول 2000 كم وطاقة 20 مليار م 3 تمهيدا لنقله بحريا نحو تركيا أو عبر إسالته، هذا الخط كان كفيلا بجعل إيران أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، (2) إضافة إلى انبوب ينطلق من كردستان العراق، وخط الانبوب الإماراتي والقطري الذي يمر بالسعودية، الأردن فسوريا هذا الخط تدعمه أمريكا وعرضته قطر سنة 2000، إلى جانب خط الغاز العربي الذي ينطلق من مصر قبل الخط تدعمه أمريكا وعرضته قطر سنة 2000. إلى جانب خط الغاز العربي الذي ينطلق من مصر قبل أن تتصل جميعها بشبكة الأنابيب التركية الموجهة نحو أوربا لتصبح بذلك سورية منطقة تجميع للغاز.[1]

حيث تعد مصر أكثر الدول حظا من الاكتشافات، بحيث أن حقل ظهر فقط يستطيع لوحده تلبية الاستهلاك المحلي المتزايد سنويا بنسبة 15بالمائة علما أن الغاز الطبيعي يساهم بنسبة 85 بالمائة في توليد الكهرباء.

وطورت مصر استراتيجية جديدة بناء على المعطيات الجديدة ترمي أساسا لتبوؤ مركز دولي في تجارة الغاز العالمية لتعوض نكسة توقف تصديرها سنة 2012 بسبب تراجع الاحتياطيات وكل ما انجر عليه من مشاكل التعويضات التي طالبت بها الجهات الإسرائيلية، وتعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية لقطاع النفط من منشآت الاستغلال و مصانع تسييل الغاز ومرافئ النقل مراكز التخزي المختلفة للغاز الطبيعي، خاصة أنها تمتلك محطة تسبيل على درجة بالغة الأهمية في كل المنطقة هما:

- البنية التحتية لقطاع النفط من منشآت الاستغلال و مصانع تسييل الغاز ومرافئ النقل مراكز التخزين المختلفة للغاز الطبيعي، خاصة أنها تمتلك محطتي تسييل على درجة بالغة الاهمية في كل

[1] مروان قبلان، مرجع سابق، ص78.

المنطقة هما دمياط وإدكو. على صعيد آخر تتوفر مصر أيضا على بعض الأنابيب الرئيسية هي خط سوميد الذي ينفل غاز الخليج العربي من العين السخنة في قناة السويس إلى ميناء سيدي كرير على البحر الأبيض المتوسط بطول 320 كم وخط العريش - عسقلان بطول 100 كم تحت الماء، وكذا خط تصدير الغاز العريش العقبة نحو الأردن وسوريا إلى جانب شبكة أنابيب الغاز القومية التي تمكن من تلبية الاستهلاك المحلي في كل أنحاء الجمهورية كما تطمح لتصدير بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي المفترض بدء من سنة 2018. [1]

- اعتمادا على تطوير البنية التحتية توظف مصر آلياتها الدبلوماسية لعقد التحالفات مع بقية الدول مثل اليونان وقبرص بحيث تم ترسيم الحدود البحرية بين كل من اليونان ومصر سنة 2016 ليتحقق مع قبرص خاصة وأن أهم حقل قبرصي "أفروديت" يقع على مقربة من القطاع البحري مثل اليونان وقبرص بحيث تم ترسيم الحدود البحرية بين كل من اليونان ومصر سنة 2016 ليتحقق نفس الأمر مع قبرص خاصة وأن أهم حقل قبرصي "أفروديت" يقع على مقربة من القطاع البحري المصري، ما ساهم في ترقية العلاقات إلى درجة التميز بين الدول الثلاث إلى جانب إسرائيل التي وفر غطاء جويا طيلة فترة الثورة المصرية ثم الانقلاب العسكري بلغ إلى غاية السواحل القبرصية لتأمين منصات التنقيب العاملة في المنطقة، إن الهدف الرئيسي من هذه التحالفات هو تجميع الغاز في مصر حيث تستقبل الغاز القبرصي وحتى الإسرائيلي لتمييعه في مصانعها وإعادة تسويقه دوليا عبر مجموعة من الأنابيب.

تعول إسرائيل على الاحتياطيات المكتشفة في اقتحام السوق الأوربية خاصة وأن جل احتياجاتها الداخلية تعتمد على الطاقة النووية، بحيث طرحت على طاولة الحكومة الإسرائيلية ثلاثة بدائل:

أ- أنبوب يتوجه نحو تركيا ليتصل بالعابر الأدرياتيكي قبل يتوجه للسوق الأوربية، يعتبر هذا الخيار الأكثر عقلانية والأرخص لكن المشكل هو العداوة بين قبرص وتركيا وأن كليهما (قبرص وإسرائيل ستكون تحت التبعية التركية ما قد يؤثر عليهما في حال تردي العلاقات الإسرائيلية - التركية.

ب - أنبوب بحري يتوجه نحو مصر ثم نحو قبرص فالأسواق الأوربية،وقد كان هناك خيار آخر هو إنشاء خط طاقة كهربائية تحت سطح البحر إلى قبرص واليونان ليتصل بالشبكة الأوروبية وعرف هذا

[1] المر جع السابق، ص78.

المشروع ب "يوروآسيا" أنتركونكتور" الذي تبلغ قدرته 2000 ميجاواط ويمتد عبر مسافة 540 ميلا، ويقع على عمق يتجاوز 6000 قدم.[1]

إن الثروة الغازية الحديثة للكيان الصهيوني بإمكانها فتح قنوات الاتصال مع بقية الدول العربية التي لا زالت ترفض الاعتراف بها، لأن الموقع الجغرافي المتميز وكذا الدعم الأمريكي القوي الذي تحظى به عمليات الاستغلال في اسرائيل قد ترغم الدول الأخرى على التعاون معها خاصة إذا ما تم اختيار أحد مقترحاتها لخطوط الأنابيب من قبل الاتحاد الأوربي، فإن دولا كقطر، العراق، إيران وحتى سوريا والسعودية يمكن أن ترفع راية التطبيع في سبيل المصلحة الاقتصادية أو حتى فك العزلة والحصار الذي تعاني منه سواء بسبب سياساتها أو الحروب الدائرة بها.

ثانيا: على الصعيد العالمي:

يمر سوق الطاقة العالمي منذ سنوات بمرحلة من التحولات الكبيرة تمثلت في نمو الطلب العالمي على الطاقة تماشيا مع تسارع النمو الديمغرافي وتطور الاقتصاديات وصعود مجموعة من القوى الجديدة كالصين والنمور الآسيوية ذات الموارد الطاقوية المحدودة والانجازات الاقتصادية الواعدة، فعلى سبيل المثال:

تقدر الاحتياجات الطاقوية للصين 600 مليون طن سنويا وتعتمد على الفحم بصفة رئيسية ثم النفط، لكن الضغوطات البيئية الكبيرة التي تواجه الصين ستدفعها حتما إلى تبني خيار الغاز حتى ولو كمصدر طاقة ثانوي، كما أن سوق الطاقة يعيش مرحلة انتقال القوة من النفط إلى الغاز الطبيعي منذ إبرام اتفاقية كيوتو حول ضرورة الالتزام بتخفيض انبعاثات الكربون وتقاسم المسؤولية بين الدول الصناعية وانعكاسها على تبني أوربا لسياسة طاقوية على أسس بيئية، ما يعني أن المستقبل سيكون للغاز كمرحلة انتقالية قبل تبني الطاقات المتجددة التي لا يزال تطويرها مرهونا بارتفاع التكاليف. ولعل ثورة الغاز الصخري التي حولت الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد إلى مصدر للطاقة أكبر دليل على هذا المستقبل.[2]

[1] تقدير موقف غاز شرق المتوسط الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، 5 فيفري 2020، مركز الجزيرة الدراسات، على الرابط: https://studies.aldjazeera.net/ar/article/4560.

[2] أحمد دياب، مرجع سابق، ص146.

انطلاقا مما سبق، تتضح اهمية هذه الاكتشافات في انها مصدر جديد يتوسط العالم من حيث قربه من مراكز الاستهلاك العالمي الرئيسية في أوربا وآسيا و يتموقع على شريان التجارة العالمي الذي تمثله قناة السويس، وقد برز فعلا الاهتمام الأوربي بغاز شرق المتوسط منذ نشر تقارير المسوح الجيولوجية الأمريكية حول الاحتياطيات الممكنة في المنطقة، بحيث عبرت الدول الأوربية عن اهتمامها في ظل سعيها الدؤوب لتحقيق أمنها الطاقوي بعيدا عن التبعية لروسيا التي وظفت غازها وشبكة أنابيبها الواسعة للضغط على أوربا في مرات متعددة في 2006، 2009 و 2014، وقد تعزز هذا الاهتمام بالدور الذي أدته قبرص ذات الانتماء الأوربي مع كل اليونان وإسرائيل للفت الأنظار الأوربية نحو إمكانية تصدير غاز شرق المتوسط إلى السوق الأوربية عبر خطوط أنابيب تربط بالشبكة الأوربية في إطار مشروع الرواق الطاقوي الرامي للالتفاف على روسيا، سواء عبر تركيا بوصله بالأنبوب العابر للأناضول TANAP أو مباشرة عبر اليونان ثم إيطاليا عبر العابر للأدرياتيك.

ويعتبر المشروع الأهم هو خط أنبوب شرق المتوسط الرابط بين إسرائيل - قبرص – اليونان - إيطاليا بطول 1700 كم على أعماق بحرية سحيقة، بحيث حظي هذا المشروع بموافقة المفوضية الأوربية التي مولت مع دولة الإمارات العربية دراسة الجدوى الخاصة به في إطار مشاريع المصلحة المشتركة سنة 2015.

إن هذا المشروع تم اقتراحه أول مرة من قبل إسرائيل لكن المشروع كان يبدو غير فعال بالنظر لطول المسافة التي يقطعها إلى جانب أنه يعبر المناطق الأكثر غورا في المتوسط والتي يتجاوز عمقها 5000 م ما يعني ارتفاع تكلفة إنشاءه وصعوبة الإنجاز خاصة وأنه لم يسبق بناء أنابيب في هذه الأعماق، الأوربية بدراسة الذي سيتم وصله بأنابيب بوسيدون " الرابط بين اليونان وإيطاليا والأنبوب الرابط بين اليونان وبلغاريا خاصة وأن هذه الدول أبدت استعدادها كما وان الاتحاد الأوربي رفع رعايته عن المقترح المصري لمد انبوب نحو أوربا مفضلا المسار الأول الذي قد تتراوح تكلفة الإنجاز بين 8 إلى 12 مليار دولار تتقاسمها شركات القطاع الخاص على أن يتم تدشينه بحلول 2025، بيد أن إنجاز هذا الأنبوب يتطلب مزيدا من التنسيق بين دول المنطقة لتوطيد العلاقات ،على الرغم من الحماس الكبير والتفاؤل الذي تحاول دول شرق المتوسط نشره عبر العالم للتسويق لغازها إلا أنه لا يمكن الجزم بمحورية الدور الذي يمكن أن يلعبه

مستقبلا فقد أجمع خبراء الطاقة عبر العالم إلى أن أي أهمية لا يمكن ان تتحدد معالمها إلا على المدى الطويل.[1]

تتحدد إمكانية التصدير بحجم الإنتاج وتغطيته للاستهلاك المحلي الذي يعرف زيادة طردية في دول شرق المتوسط حيث النمو الديمغرافي كبير وهناك اتساع ملحوظ لظاهرة التمدن وما ينجر عنها من نطور للانشطة الاقتصادية العالية الاستهلاك. وفي هذا السياق تطرح عديد التساؤلات حول إمكانيات التصدير إذ نجد الدول الرئيسية كقبرص، إسرائيل ومصر ارتبطت بعقود تصدير شتى مع دول الجوار مثلا بين إسرائيل والأردن مصر وفلسطين، مصر والأردن وقبرص وهي في مجملها عقود تغطي فترة 15 سنة ما قد يثير الشكوك حول قدرة هذه الدول التصديرية نحو الخارج.[2]

بالإضافة إلى ما سبق فإن تعويل دول المنطقة على تصدير الغاز بتقنية الغاز المسال بالاعتماد حصرا على محطتي الإسالة المصريتين اللتان لا تتجاوز طاقتهما معا 19 مليار م 3 فقط ، بحيث من المفترض أن يتم تحويل الغاز القبرص وكذا الاسرائيلي بها قبل تسويقه، كما لا تزال مشاريع إنشاء محطة تسييل في قبرص بعيدة بسبب المشاكل السياسية في البلاد، وتجدر الإشارة إلى أن التكلفة المرتفعة لتسييل الغاز وانعكاساتها على رفع أسعاره العالمي ستكبح هذا الطموح على المدى القريب والمتوسط خاصة في ظل وجود دول رائدة في هذه التقنية كقطر والجزائر اللتان تتقاسمان السوق الأوربية والعالمية.

يعد الاتحاد الأوربي من بين مجموع الدول المؤهلة للارتباط بمشاريع نقل الغاز من شرق المتوسط، لكن لابد أن تؤخذ بعض الاعتبارات في الحسبان بهذا الشأن، فالاتحاد الاوربي مرتبط أساسا بمشاريع أنابيب متنوعة قيد الإنجاز على غرار الخط العابر للأدرياتيكي الذي ينقل غاز حوض بحر قزوين إلى أوربا وكذا السيل التركي وهو المشروع الروسي لتزويد أوربا بالطاقة عبر تركيا و خط السيل الشمالي الذي ينطلق من روسيا عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا إلى جانب تطلع أوربا لرفع مساهمة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 32 بالمائة بحلول سنة 2030.[3]

[1] وائل ربيع، الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط، الملف المصري، العدد65، جانفي، 2020، ص23.

[2] نفس المرجع السابق، ص26.

[3] Simon Henderson ,"Isreael and Labanan at odds over offshore Border", The Washington Institute improving the quality of U.S.Middle East policy , in: www.washington institute.org -

المبحث الثاني: الإكتشافات الطاقوية والنزاعات البحرية شرق المتوسط:

المطلب الأول: نزاع الأقطاب الإقليمية على الحدود البحرية (حقول الغاز) المكتشفة بمنطقة شرق المتوسط:

أولا: الاكتشافات الغازية شرقي المتوسط:

نشرت إدارة المسح الجيولوجي الأمريكية تقريرا خطيرا سنة 2010 عن وجود احتياطي من الغاز الطبيعي يقارب 122 تريليون قدم مكعب و 1.7 مليار برميل من المنتجات النفطية السائلة (المكثفات) في الحوض الشرقي للمتوسط وذلك في المنطقة الممتدة بين جنوب تركيا شرقا والمياه المصرية غربا على مساحة 83 ألف كم 2 من المياه الإقليمية لكل من لبنان قبرص مصر إسرائيل وتركيا.[1]

يقسم حوض شرقي المتوسط إلى مناطق أو بلوكات متمايزة، وسنذكر أهم الدول داخل الشرق الأوسط التي تتميز بمخزون طاقة (غاز)، بالشكل التالي:

1. **لبنان:** أجريت العديد من المسوح الجيولوجية منذ سنة 1999 التي كشفت عن أن مخزون الطاقة في المياه الإقليمية قد بلغ الذروة سنة 2009 و لكن لم ينته بعد حيث تم الإعلان عن اكتشافات جديدة سنة 2014 و قدرت إدارة قطاع البترول هذا المخزون الجديد في ثلاث رقع هي أقصى الشمال الشرقي 14.9 ترليون قدم مكعب من الغاز، الوسط 13 ترليون قدم مكعب الجنوب 15.2 ترليون قدم مكعب إلى جانب كميات من النفط.[2]
2. **مصر:** لقد كانت مصر تاريخيا دولة منتجة ومصدرة للغاز الطبيعي لكن في السنوات الأخيرة نضب إنتاجها وتحولت إلى دولة مستوردة إلى غاية الوقت الذي أصدرت الإدارة الأمريكية للمسح الجيولوجي به تقريرا مكملا سنة 2010 حول دلتا النيل التي تعني المنطقة المصرية من حوض شرق المتوسط كشف أن احتياطي الغاز الطبيعي بها تساوي 6320 مليار م3 غير مثبتة تفوق بكثير الاحتياطي الحالي لمصر.[3]

تتمتع مصر بأكبر حقل في حوض شرقي المتوسط وهو حقل ظهر " بطاقة 850 مليار م3 قابلة للاسترجاع ويقع على مسافة 190 كم عن ميناء بورسعيد، إن ضخامة هذا الاستكشاف جعلت السلطات

---

[1] أحمد زكريا الباسوسي، تسييس الطاقة والتحولات الراهنة للصراع الاقليمي على غاز المتوسط، حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، عدد16، أفريل 2015، ص 22.

[2] نفس المرجع السابق، ص23.

[3] نفس المرجع السابق، 24.

المصرية تسرع في استغلاله عبر استقدام الشركات الأجنبية لمزيد من الاكتشافات على غرار شركة Eni الايطالية التي بدأت عمليات التنقيب في سيناء

3. **قبرص:** منذ 2012 بدأت قبرص نشاطات التنقيب في المنطقة البحرية بحيث استقطبت الشركة الإيطالية ENI للعمل في البلوكات 2.3 و 9 والشركة الأمريكية Nobel Energy في البلوك 12 والشركة الفرنسية TOTAL في البلوك 11 وتبقى أهم الاكتشافات حفل "أفروديت الذي يقدر احتياطيه بنحو 127.3 مليار. 3. وتسعى قبرص إلى إنشاء محطة كبرى لتسييل الغاز الطبيعي بحيث تلعب دورا في تزويد أوربا بالغاز الطبيعي المسال في حال فشلت أو تعطلت مشاريع الأنابيب نحوها.[1]
4. **الكيان الصهيوني:** بالرغم من أن التقارير الأمريكية للمسح الجيولوجي في المنطقة تم الإعلان عنها في 2010 إلا أن السرعة التي بدأت بها عمليات التنقيب من قبل الجانب الإسرائيلي تدل على أنه كانت لديه دراية مسبقة بوجود احتياطي معتبر في المنطقة البحرية، وقد ترددت الشركات العالمية في البداية عن الانخراط في نشاطات التنقيب بإسرائيل خشية تأثير ذلك على علاقاتها مع الدول العربية الغنية بالنفط إلا أن سرعان ما وصلت المنطقة الشركات الأمريكية Nobel Energy وهي التي اكتشفت حقلي تمارا وليفياثان عام 2009 بحيث ارتفع احتياطيه إلى 620 مليار م3. وقد عوض إنتاج حقل تمارا الغاز استيراد الغاز من مصر بدءا من سنة 2013، كما من المفترض أن يحقق الاكتفاء الذاتي و يجعل منها دولة مصدرة للغاز نحو أوربا.[2]

بالإضافة إلى المنطقة البحرية أعلنت إسرائيل نيتها في بدء أعمال التنقيب عن النفط والغاز في الجولان السورية المحتلة بحيث تم إبرام عقد مع شركة أمريكية و الاستثمار في المشروع من قبل الوزير الإسرائيلي "إيفي إيتام و تمويل شخصيات أخرى ك روبرت مردوخ وديك تشيني " لكن لحد الساعة لم يتم الكشف عن أي جديد.[3]

[1] Nikhil Gahlawat, Nathan Haft , new finds of energy in the eastern mediterrunean: cause for confict or cooperation, Cambridge: Harvard university, 2012,p14.

[2] Sarah Vogler and Eric V.Thompsn,Gas Discoveries in the Eastern Miditerranean: implications for Region Alaritime security , Washington: The German Marshall Fund of the united states, March, 2015.p60.

[3] أحمد يوسف أحمد، الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط " الأهرام، العدد 47925، 22 فيفري 2018.

يبين الجدول الآتي أهم الحقول التي تسيطر عليها إسرائيل بما فيها الواقعة في المجال البحري لقطاع غزة:

الحقل وتاريخ اكتشافه	حجم احتياطي/ ترليون قدم مكعب
نوح 1999	0.04
ماري بي 2000	1.50
داليت 2009	0.50
تامار2009	10.00
لفياثان 2010	18.00
دولفين 2011	0.08
شيمشون 2012	0.030
كالايش 2013	1.80
غزة مارين 2000	1.00

المصدر: نقولا سركيس، ص 23

5. **سوريا والأراضي المحتلة:** بالرغم من أن حوض الغاز المكتشف في شرق المتوسط أطلق عليه حوض الشام إلا أن الشام لم يبرز دورها إلى حد الساعة بحيث لدى سوريا احتياطي متواضع من الغاز الطبيعي على اليابسة يقدر ب 0.3 ترليون م3 سنة 2011، في ذات الوقت كانت وزارة النفط السورية أعلنت عن اكتشاف بئر غاز في منطقة قارة وسط سوريا وقرب حمص بإنتاجية 400 ألف متر مكعب. ووفقا للمسح الجيولوجي الذي قامت به الولايات المتحدة في منطقة شرقي المتوسط فإن المياه الإقليمية تتوفر على احتياطيات هامة قبالة شواطئ طرطوس.

وفي محافظة الحسكة يوجد حقل "رميلان" الذي يضم أكثر من 1322 بئراً إضافة لأكثر من 25 بئراً للغاز. وتقع تلك الحقول بمناطق الشدادي" و "الجبسة" و "الهول" في ريف الحسكة الجنوبي، بالإضافة للحقول الواقعة بالقرب من منطقة "مركدة" و "تشرين" كبيبية" في ريف الحسكة الغربي، وهي ضمن سيطرة قوات قسد.

كما تضم محافظة الرقة بعض الحقول الصغيرة المتوزعة بريفها الشرقي أما محافظة حمص فتضم حقولاً عديدة أبرزها في ريفها الشرقي مثل الشاعر وهو من أبرز الحقول السورية وينتج ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين متر مكعب يوميا بالإضافة إلى حقول الهيل وأراك" و"حيان" و"جحار" و"المير" و"أبو رباح في منطقة تدمر. وتوجد حقول نفطية يستخرج منها نحو تسعة آلاف برميل يومياً تديرها القوات الروسية بشكل

مباشر. ويوجد الاحتياطي السوري من الغاز حسب تقديرات عام 2017 في منطقة تدمر وقارة وساحل طرطوس وبانياس وهو الأكبر، وهذا يجعل سوريا إن تم استخراج هذا الغاز ثالث بلد مصدر للغاز عالميا.[1]

تسيطر على قطاع الطاقة منذ حتى قبل الحرب الدائرة بها الشركات الروسية بحيث منحت الشركة الروسية سويوز نفط" امتياز التنقيب في بانياس والمنطقة البحرية سنة 2013 توقفت الأعمال بها بسبب اشتداد الحرب.[2]

[1] أحمد زكريا الباسوسي، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] الجمعية العامة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، /10/5 2019 ، على الرابط: www.undocs.org

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تناولت الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط وتأثيراتها المختلفة. في المبحث الأول، قمتُ بتحديد الحدود الجغرافية للمنطقة وأبرزتُ أهميتها الجيواستراتيجية والاقتصادية. كما بحثتُ في التأثيرات المحلية والعالمية لهذه الاكتشافات الطاقوية، وأوضحتُ كيف يمكن أن تعيد تشكيل الاقتصادات وتوازنات القوى في المنطقة وعلى مستوى العالم. في المبحث الثاني، استعرضتُ النزاعات البحرية المرتبطة بهذه الاكتشافات. في المطلب الأول، تناولتُ النزاع بين الأقطاب الإقليمية حول الحدود البحرية وحقوق استغلال حقول الغاز المكتشفة. في المطلب الثاني، بحثتُ دور القوى العظمى في حماية مصالحها القومية في المنطقة بعد اكتشاف هذه الحقول. وأخيرًا، في المطلب الثالث، ناقشتُ آثار هذه النزاعات على الأمن الطاقوي في شرق المتوسط، موضحًا التحديات والفرص التي تفرضها هذه التطورات على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

الفصل الثاني: ثنائية الطاقة والنزاع في كل من تركيا واليونان

تمهيد:

في ظل الاكتشافات الطاقوية الهائلة في شرق المتوسط، أصبحت المنطقة محط اهتمام دولي كبير، كونها تحتوي على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي التي تعدّ موردًا استراتيجيًا هامًا. يطرح هذا الفصل تساؤلات حول ما إذا كان غاز شرق المتوسط سيمثل فرصة جديدة للتكامل الإقليمي أم سيصبح ساحة جديدة للصراعات. في المبحث الأول، استعرضتُ إمكانية تحويل اكتشافات الغاز إلى دافع لمأسسة التعاون بين دول المنطقة، وكيف يمكن أن يسهم هذا التعاون في تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية. من ناحية أخرى، بحثتُ في احتمالية أن يكون غاز المتوسط سببًا لتفاقم الصراعات الإقليمية، مسلطًا الضوء على الصراع المستمر بين اليونان وتركيا حول جزيرة قبرص.

وفي المبحث الثاني، ركزتُ على تأثير اكتشافات الغاز على العلاقات بين اليونان وتركيا، مع اتخاذ جزيرة قبرص كنموذج لدراسة هذا التأثير. تناولتُ المكانة الاستراتيجية لجزيرة قبرص بالنسبة لكل من تركيا واليونان، وناقشتُ الوضعية القانونية للجزيرة. كما استعرضتُ الخطوات والآليات المتاحة للتخفيف من الأزمة عبر قانون البحار الدولي، محاولًا تقديم حلول تسهم في تقليل التوترات وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

المبحث الأول: غازشرق المتوسط فرصة جديدة للتكامل الإقليمي أم ساحة صراع:

لطالما كانت الطاقة وطرق نقلها محركا للصراع بين الدول المختلفة بحيث شكل النفط إبان الحربين العالمية الأولى والثانية رهانا حاسما لكسب الحرب تسابق الطارفان المتصارعان من أجل السيطرة على مكامنه، بحيث حسم توفر الوقود للآليات الحربية الصراع لصالح الحلفاء، وقد بنت الولايات المتحدة الامريكية منذ خروجها النهائي من العزلة سياستها الدولية بالارتكاز على المناطق الغنية بالنفط كالشرق الأوسط التي يشكل مبدأ كارتر حول النفط مقابل الحماية مثالا صارخا عنها، على المستوى المحلي ساهمت الثروة النفطية في إثارة الحروب الأهلية وتمزيق عديد الدول في إفريقيا على غرار نيجيريا، والعراق و غيرها والتي كان سببها الرئيسي اللاعدالة في توزيع الربوع النفطية وسيطرة فئة قليلة من الشعب عليها. إلا أن هذا الواقع يصطدم بأمثلة متميزة عن التعاون القائم على أساس الطاقة كمنظمة الدول المنتجة.

المطلب الأول: غازشرق المتوسط نحو مأسسة التعاون:

منذ بداية الاكتشافات الغازية التي طفت على سطح الواقع بالشرق الاوسط ،ارتسمت بوادر التغير في هذه المنطقة التي تعيش عديد الأزمات والعداوات التاريخية والجيوسياسية، فقد دفع الغاز عددا من الدول الفقيرة إلى الواجهة كمراكز تصدير عالمية محتملة فارضا عليها التحرك نحو بناء التحالفات والتخندق ضمن معسكرات لخدمة مصالحها الحيوية الجديدة. وقد بدأت التقاربات جليا بين كل من قبرص ومصر واليونان الثلاثي انخرط في سلسلة من المحادثات والماراثونية حول الطرق الأمثل لاستغلال هذه المخزونات الضخمة، وإرساء ارضية للتعاون بين الأطراف المختلفة من أجل الاستفادة من البنية التحتية المتاحة حاليا وتطويرها لاحقا وتأطير مشاريع إنشاء خطوط الأنابيب الموجهة للتصدير وكذلك عمليات التنقيب والتحضير لوضع أنظمة موحدة للشروط التعاقدية بما يكفل الحفاظ على شروط الدول الأعضاء وبالتالي إنشاء سوق موحدة للغاز، وقد أسفرت على طرح فكرة إنشاء منظمة أو منتدى إقليمي يهتم حصرا بهذا الشأن[1].

إن هذا المنتدى هو محاولة لخلق تكامل إقليمي نواته الطاقة وخطوط النقل وهو نفس ما تحقق في دول جنوب القوقاز أذربيجان جورجيا وتركيا بفضل خطوط الأنابيب الأوربية بحيث بدأ الأمر من الاتفاق حول توحيد نظم الصيانة وتأمين خطوط النقل ليصل إلى توسيع التجارة البينية وخلق تحالف سياسي

[1] أية عبدالعزيز ، " تركيا وتطور الهوية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط " المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: www.acrseg.org

وثيق بين هذه الدول بالاستفادة من التمويلات الأوربية المشاريع الطاقة والبنية التحتية على غرار TRACECA في إطار مبادرة الشراكة الشرقية.

إن التعاون في تجارب القوقاز يشكل نموذجا عن إمكانية بناء تكامل إقليمي بناء على المصلحة رغم الاختلاف والتباين الكبير في الخلفية الثقافية السياسية، والاجتماعية ما رفع الدول الثلاث إلى مكانة هامة في الخريطة الطاقوية العالمية، بحيث تعتبر فواعل رئيسية في المحور الجيوبوليتيكي الأمني تحت لواء الاستراتيجية الأمريكية في أوراسيا، نفس الأمر ترمي دول شرق المتوسط إلى تحقيقه بفضل ثرواتها الغازية الجديدة بحيث يمكن جمع الفرقاء على نفس الطاولة بعد أن فشلت عديد المبادرات المتوسطية التي أطلقتها الدول الأوربية في ذلك، ولعل أكبر دليل الحضور الفلسطيني والإسرائيلي جنبا إلى جنب كما أن حضور إيطاليا على الرغم من أنها ليست دولة منتجة للغاز يبعث الكثير من الأمل حول إمكانية تحصيل دعم الاتحاد الأوربي لهذا الفضاء الجديد.[1]

تقول أدبيات نظرية الاعتماد المتبادل في التيار الليبرالي بأن التعاون هو أساس السلام ونبذ الصراع فكلما تعقدت علاقات الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، توطد السلام و سادت المصلحة التي تعني نبذ النزاع والخلاف والجنوح حتما نحو السلام، إن كل من روبرت كيوهين وجوزيف ناي اعتبرا أن تنامي النفقات الغير الوطنية وسمة الحساسية والهشاشة التي يتسم بها الفاعلين في هذا النظام تجعل من الصعب عزل أي منهم عن الأحداث الخارجية وبالتالي تتخرط الدول بصفة تلقائية في جملة من التفاعلات المعقدة، كما قد تنجر في مراحل أبعد إلى تشكيل منظومات قائمة على الاعتماد المتبادل المعقد إن المكاسب التي تحققها الأطراف المختلفة وحجم التبعية والارتباط بينها يلغي الاختلافات ويردع الحرب نظرا لارتفاع التكاليف البديلة عن التعاون. في هذا السياق يعد عامل النقل الطاقوي عبر الأنابيب أساسا للتبعية بين الدول نظرا لما يتعلق به من مصالح، التصدير، رسوم العبور، التأمين و الصيانة وغيرها من الأنشطة التي تحتم على الدول التعاون بدل من العداوة التي قد تعرض مصالحها إلى الضرر. إن بعض التحالفات بدأت تنسج خيوطها في منطقة شرق المتوسط بين اليونان قبرص ومصر من جهة وقبرص إسرائيل اليونان من جهة أخرى كما أن العلاقات المصرية الإسرائيلية بلغت أرقى مستوياتها خلال السنوات الخمس الماضية، وقد اتفقت مصر وإسرائيل على تجديد عقد بيع الغاز و استيراد الإسرائيلي كلها دفعت نحو تحريك الدول العربية ذات العلاقات الغير الرسمية مع إسرائيل إلى إعلان علاقاتها عبر التطبيع، إن هذا الاتفاق وفقا للنتياهو يمكن تفسيره من الناحية الاقتصادية بحيث أن العلاقات التجارية مع الكيان الصهيوني تعود

[1] باكير علي حسين، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص06.

لسنوات ماضية لكن بصفة غير رسمية بالرغم من ظهور العديد من العلامات بالنسبة لدول الخليج العربي خاصة الإمارات العربية سلطنة عمان وقطر.[1]

إن العلاقات الجديدة التي بدأت تتحدد معالمها تنخرط في السياق العام لصفقة القرن التي يتبناها الرئيس الأمريكي من أجل إرساء السلام في المنطقة غير الاستثمار في الجانب الاقتصادي وتتقاطع هذه السياسة مع الدعم الأمريكي للرواق الطاقوي الأوربي الرامي للالتفاف على روسيا، بحيث تسعى الإدارة الأمريكية لحشد القبول للكيان الصهيوني من أجل تحويله إلى محور ارتكاز ومنطقة عبور طاقوي نحو أوربا، وتسعى الإمارات بحكم نشاطها الديبلوماسي في المنطقة والدور العالمي الذي تتطلع له إلى أن تكون شريكا في هذا المشروع وقد برز ذلك منذ البداية عندما أعلنت تمويلها للدراسات الجدية المشروع أنبوب شرق المتوسط المقترح في مؤتمر أبو ظبي 2016 إن الإمارات العربية لديها أسباب داخلية أيضا تدفعها للاشتراك في هذا المشروع، تتمثل في تقليص اعتمادها الكبير على النفط في توليد الكهرباء في ظل تضاعف الاستهلاك الداخلي وتأخر إدخال الطاقات المتجددة وهو المشكل الذي تتخبط فيه كل دول الخليج الكويت الإمارات، سلطنة عمان على الأخص والذي زاد من تعقيده الخلافات مع دولة قطر التي كانت تضطلع لتمويل الإمارات بالغاز الطبيعي عبر أنبوب دولفين بأسعار جد تنافسية تعتبر الأرخص في العالم، وقد أتت الخلافات داخل مجلس التعاون الخليجي لتعطيل مشاريع نقل الغاز القطري داخل دول المجلس المطروحة منذ 1988 ودفعت هذه الدول إلى ابرام اتفاقيات مع دول أخرى لا شك أن إسرائيل واحدة منها..

إن التعاون الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل جاهدة لتجسيده في منطقة شرق المتوسط يترجمه الحماس الكبير الذي تعرفه العلاقات بين بلدان المنطقة والرغبة الشديدة في إيجاد إطار سياسي ومؤسساتي يتجلي في اقتراح منتدى غاز شرق المتوسط - بحيث يبقى المستفيد الأكبر الكيان الصهيوني الذي أوجد لنفسه حضورا ضمن مؤسسة دولية جنبا إلى جنب مع الدول العربية التي لا يزال في صراع معها، بحيث تم فرض سياسة الأمر الواقع تحت عنوان المصلحة المشتركة وقد عبر وزير الطاقة في الكيان الصهيوني عن ذلك واصفا الغاز المكتشف بالبركة التي جلبت الإسرائيل تعاونا دوليا وعربيا غير مسبوق.[2]

على صعيد آخر ساهمت الاكتشافات الغازية شرق المتوسط في كسر الركود الذي طبع العلاقات التركية المصرية منذ سنوات على خلفية اتهام تركيا بدعم وإيواء نظام الإخوان المسلمين وهذا منذ 2016 وهي ذات السنة التي عرفت المصالحة مع إسرائيل بعد سنوات من الخلافات بين الرئيس التركي رجب طيب

[1] باكير علي حسين، نفس المرجع السابق، ص09

[2] نفس المرجع السابق، ص11.

أردوغان و بنيامين نتنياهو "، فتركيا التي تحصل على الغاز من جيرانها ايران آذربيجان وروسيا تعيش في توتر يدفعها للتفكير جديا في الخيار الإسرائيلي لتحقيق حلمها كمركز عبور عالمي للطاقة.[1]

[1] د. عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة في الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010، ص26.

المطلب الثاني: غاز المتوسط صفحة جديدة من الصراع:

أولا: غاز المتوسط صفحة جديدة من الصراع:

إن التقديرات المتفائلة عن احتياطي الغاز المحتمل في أعماق المتوسط و النشاط الدبلوماسي المكثف لدول المنطقة لا يمثلان الصورة المكتملة لما يحدث في هذه المنطقة البالغة الأهمية جيوسياسيا وأمنيا، فمنذ بداية الأمر طفت إلى السطح المشاكل القانونية لتجر الجوار نحو بوادر حرب توشك على ابتلاعها.

مشكلة الحدود البحرية: لم تكن دول المنطقة على جاهزية عندما تم الإعلان عن هذه الاكتشافات بحيث أن أغلبها تفتقر إلى الأطر القانونية التي تنظم عمليات التنقيب والاستغلال و تسويق الثروات الباطنية، لذلك احتدمت النقاشات داخل بلدان كلبنان وحتى إسرائيل، ففي لبنان حيث تتعدم موارد الطاقة تماما لم يكن هناك أي إطار قانوني إلى غاية أوت 2010 حيث تبنى البرلمان اللبناني قانون النفط الذي دعا لمنح امتيازات التنقيب في مجالها البحري لشركات اجنبية.

والأمر يختلف نوعا ما بالنسبة لإسرائيل حيث اشتد الجدل حول السياسة الطاقوية الواجب اعتمادها بين أصوات تدعو لدعم السوق المحلية والتخلي عن الاستيراد من الخارج وأخرى تنادي بالتصدير للخارج باستقطاب السوق الأوربية الأسيوية، وأخرى ركزت على التهديدات الأمنية التي يمكن أن تواجهها إسرائيل كالهجمات التي قد تطال المنشآت النفطية من قبل حزب الله مثلا، وانعكاسات الجو العدائي السوري، اللبناني التي قد تقضي على طموح التصدير عبر الأنابيب.

إن العائق الأكبر الذي يواجه دول المنطقة هو الخلافات الحدودية التي بدأت في الآونة الأخيرة وتزامنت مع نشاط الاستغلال، فقد برزت المخاوف اللبنانية عند اكتشاف حقل كاريش الذي يبعد مسافة (14) كيلومتر فقط عن البحر الإقليمي اللبناني، ولا يمكن أبدا إغفال هذا الخطر في الوقت الذي لا تملك إسرائيل ولا تعترف بأي حدود بحرية كما وليست طرفا في معاهدة قانون البحار ما يعني أن بإمكانها التنقيب في المجال اللبناني مدعية أحقيتها بذلك، طرحت كلا الدولتين ملفها الترسيم الحدود البحرية على الامم المتحدة لكن بالرغم من ذلك لا يزال الخلاف قائما خاصة فيما يتعلق بالبلوكات البحرية 08-09 و 10 من المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية لا سيما 09 بحيث يتوقع أن هنالك احتياطي هام من الغاز الطبيعي، وتدعي إسرائيل أحقيتها بهذا المجال استنادا على تمديد خط الحدود البرية وهو الأمر الذي ترفضه الحكومة اللبنانية جملة وتفصيلا.[1]

[1] حسين سليمان، غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، 54 سنة، العدد03، جويلية 2018، ص80.

نفس الخلاف طرح في مصر عندما تم الطعن في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، كونها مجحفة بحق مصر ولم تراعي المنطقة الاقتصادية الخالصة حيث أن كلا من حقلي ليفياثان و أفروديت الإسرائيلي والقبرصي على التوالي يتواجدان على مقربة من ميناء دمياط ب 190كم، نفس الأمر ينطبق على حقل شمشون الإسرائيلي الذي يبعد عن دمياط ب 114 كم فقط، إلا أن الخلاف الكبير في المنطقة هو الذي يدور بين تركيا وقبرص، وهو ليس وليد اللحظة إنما يعود إلى التدخل التركي واليوناني في جزيرة قبرص الذي أدى إلى انقسامها إلى دولتين إحداهما لم تعترف بها إلا دولة تركيا، هذا الانقسام الداخلي ما هو إلا تعبير عن العداء التاريخي بين تركيا واليونان الذي أخذ شكل حرب بالوكالة.

إن هذا النزاع الحدود ي يأخذ بعدين أولها بين قبرص اليونانية والتركية بحيث قامت قبرص اليونانية بترسيم حدودها البحرية مع كل من لبنان 2007، مصر 2004 ثم لاحقا 2019 وإسرائيل 2010 ما يسمح لها بمباشرة عمليات الاستكشاف والتنقيب وهو ما ترفضه قبرص التركية بحجة أن ثروات قاع البحر تستفيد منها كل الجزيرة، وكرد فعل سارعت بترسيم حدودها مع تركيا وتقسيم الجرف القاري ما أدى إلى وجود تداخل في المناطق البحرية بينهما ثانيها هو النزاع بين تركيا وقبرص اليونانية بحيث ترفض تركيا تماما اتفاقيات ترسيم الحدود مع الدول الأخرى، وتعتبر أن هذه الحدود تتداخل مع الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التركية (لم تعلن عنها رسميا لأنها ليست طرف في معاهدة قانون البحار) وهي البلوكات -1-4-5-7 على هذا الأساس تعتبر كل نشاط في هذا المجال بأنه غير قانوني .

ثانيا: التنافس الدولي حول أنابيب الغاز:[1]

لطالما كانت أنابيب الغاز مادة للتنافس والصدام بين القوى الكبرى في العالم، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى تقزيم دور روسيا عبر تطويقها بجملة من الدول ذات التوجهات الغربية التي عمدت إلى تشجيعها عن طريق البرامج المختلفة على غرار الشراكة مع حلف شمال الأطلسي، والالتفاف حولها لمنعها من بسط نفوذها وقوتها اللتين تعد ثروتها الطاقوية جوهرها. ولقد لعبت الشركات الأمريكية دورا هاما في ذلك بحيث أنها كلفت بطرح مشاريع إنشاء طرق طاقة جديدة تتفادى الطريق الروسي يكون الهدف الرئيسي منها تقليل التبعية الأوربية نحو روسيا في مجال الصادرات الطاقوية، وقد جعلت كل من اذربيجان، جورجيا وتركيا محاور ارتكاز للاستراتيجية الأمريكية وفقا لنظرية بريجنسكي، وتشكل تركيا الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة مركزا عالميا التجارة الغاز ونقطة عبور للطاقة من بحر

[1] أحمد زكرياء، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة، كمية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018، ص199.

قزوين نحو أوربا، كما للولايات المتحدة مركزا عالميا لتجارة الغاز ونقطة عبور للطاقة من بحر قزوين نحو أوربا، كما كان للولايات المتحدة السبق في طرح منطقة بحر قزوين كمنطة واعدة من حيث الاحتياطيات 200 مليون برميل في حين أن الرقم الحقيقي لا يتجاوز 15 40 مليار برميل أي ما يمثل 1.5 بالمائة إلى 4 بالمائة من الاحتياطات العالمية المثبتة، أما بالنسبة للغاز فقد قدرها نفس المصدر بنحو 6.7-9.2 تريليون م مكعب ما يوازي نسبة 6 إلى 7 بالمائة.)

حيث أن نفس السياسة المنتهجة في قضية احتياطيات بحر قزوين ونفس الحماس الأمريكي لمشروع الرواق الطاقوي الذي بدا فشله مع الخطوات الأولى لمشروع نابوكو الذي انسحبت منه كل الشركات والدول الداعمة تستعمله اليوم مع غاز شرق المتوسط بحيث تدعم أنابيب الغاز نحو أوربا كبديل أو مكمل المشروع الرواق الطاقوي بعد أن تبين للعام بأكمله ان دول بحر قزوين ليست قادرة على تأمين طاقته.

ثالثا: روسيا وحائط الصد:[1]

تشير الكثير من الدراسات إلى أن أحد أهم أسباب التدخل الروسي في الأزمة السورية يتمثل في لعبة الغاز التي بدأت تنسج خيوطها منذ سنة 2010 في المنطقة، خاصة وأن سوريا من الدول الموعودة بأهم الاحتياطيات، كما وأنها عرفت نشاطا دبلوماسيا مكثفا قبيل بداية الأزمة استهدف جعل سوريا نقطة تقاطع بين أنابيب الطاقة المختلفة الآتية من الخليج العربي، إيران، شرق المتوسط والمتوجهة نحو أوربا بينما فسر مفكرون آخرون ذلك بأنه يعود إلى الهاجس الروسي حول بلوغ المياه الدافئة، وأيا كان السبب فإن الهدف الواحد بحيث تسعى روسيا من خلال الدور الذي تلعبه في سوريا إلى إيجاد موطئ قدم لها في منطقة المتوسط حتى تتمكن من مراقبة كل التفاعلات التي تدور في هذه الساحة عن كتب وأن تكون طرفا فاعلا في صياغة هذه التفاعلات، على رأسها سياسات طرق الطاقة.. إذا كانت المشاريع الأمريكية والأوربية حول طرق نقل الطاقة تستهدف تقويض النفوذ الروسي فإن الاستراتيجية الروسية تقوم على مواجهتها والتصدي لها، بحيث لا يمكن لأي مشروع طاقوي النجاح دون إشراك الروس فيه إما عبر استثمار الأموال أو السيطرة على الاحتياطي السوري والبنية التحتية لنقل الطاقة (من أنابيب ومرافي).

رابعا: تركيا: طموحات كبرى وغاز أقل:[2]

[1] محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، 2015، ص49.

[2] مكانة شرق المتوسط في الاستراتيجية الروسية: الأهداف والمصالح، 2020، من الموقع: www.alwaght.com تم الاطلاع بتاريخ: 2024/06/06، على الساعة: 00:25.

من صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 تعرف السياسة الخارجية التركية نشاطا زائدا سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، و تأتي التدخلات التركية في قضايا الربيع العربي خاصة فيما يتعلق بالدعم التركي للإخوان المسلمين في مصر والثوار في سوريا لكي تؤكد على أن تركيا لاعب إقليمي رئيسي ضمن مجاله الجغرافي، بيد أن الاكتشافات الغازية الهامة جاءت في ظرف صعب لترفع تحديا إضافيا على عاتق الحكومة التركية التي باتت تراوح مكانها بين تراجع الشعبية داخليا وخارجيا. لقد تحولت كل دول المنطقة إلى ممولين محتملين بالطاقة ما عدا تركيا التي لم تكن بالرغم من جهود التنقيب الحثيثة من العثور على أي احتياطي هام معتبر من الغاز الطبيعي.[1]

ان تركيا دولة فقيرة من الطاقة بحيث تعتمد أساسا على الصادرات الخارجية من دول كأذربيجان الجزائر وايران وروسيا، لكن موقعها الاستراتيجي المتميز يؤهلها للعب دور محوري في سوق الطاقة العالمي، إلا أن التطورات الحديثة بإمكانها أن تقوض هذا الدور المستقبلي وتنقله نحو أحد الفواعل الأخرى كإسرائيل، إن هذا الموقف الذي وجدت تركيا نفسها فيه جعلها تدخل في مرحلة من التخبط التي قد تجرها إلى مزيد من الخلافات في جوارها هي في غنى عنها وبالفعل قد باشرت تركيا المطالبة بحقها في بعض البلوكات البحرية بحجة عدم الاعتراف بالحدود البحرية مع كل من قبرص و مصر كما ورد سابق)، إلى جانب أنها بدأت بالتدخل في القضية الليبية بغرض التشويش على المشاريع الطاقوية المطروحة على الساحة ودفع هذه الدول الإشراكها خاصة وأن مصر واليونان وقبرص استثنتها من المشاركة في منتدى غاز شرق المتوسط ما يعتبر بمثابة الضربة الحاسمة التي تدق ناقوس الخطر في تركيا و تهدد طموحاتها العالمية. إن استثناء تركيا من المشاريع الغازية في شرق المتوسط يشعل فتيل صراع إقليمي هام بدعم من قوى خارجية هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بحيث تعيد ترتيب الاصطفافات الإقليمية ففي الوقت التي شهدت العلاقات التركية الأمريكية تارجحا في السنوات الأخيرة بالرغم من التحالف الاستراتيجي بينهما محدث تقارب استراتيجي بين موسكو وأنقرة خاصة بعد تعهد روسيا بتأمين الحاجيات الطاقوية لتركيا عبر أنبوب السيل التركي الذي تم التوقيع على اتفاقية بشأنه سنة 2016 تقضي بتصدير الغاز الروسي عبر أنبوب نحو تركيا ثم لاحقا نحو الأسواق الأوربية، في المقابل تطورت الأمور بين البلدين على الصعيد الاقتصادي أن تغطي الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي نحو تركيا نسبة من احتياجاتها والدعم الروسي لتركيا في اكتساب منظومة الدفاع الجوي اس 400 سنة 2017 إلى جانب المفاوضات حول الأزمة السورية. وقد تخسر

[1] Panayiotis Hadjipavlis, The Geopolitical Importance Of The Eastern Mediterranean Airspace, University Of Newcastle, UK, Eastern Mediterranean Geopolitical ,Vol.1(Fall 2015) ,p56.

الولايات المتحدة أحد ركائز استراتيجيتها في المنطقة إذا لم تتدخل لإشراك تركيا في مشاريع الطاقة المتوسطية، بحيث سيكون ذلك حتما لصالح الخصم الروسي.

مما سبق، نستطيع قول إن الاكتشافات الغازية سترسم أبعاد جديدة للخريطة الجيوسياسية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لكن هذا سيكون على المدى البعيد والمتوسط وهذا لعدة عوامل، أولها أن هذه الاكتشافات لا تعبر عن احتياطيات مثبتة قابلة للاستغلال بحيث تلعب طبيعة الحرف القاري وتطور تقنيات التنقيب والاستخراج في أعماق البحار في تحديد ذلك. كما أن كل الاحصائيات المنشورة حول الموضوع هي تقارير أمريكية حصرا ما لا يطرح احتمالات المبالغة والتضخيم الأهداف جيوسياسية.[1]

[1] Tagliapietra Simone , Eastern Mediterranean Gas: What Prospect For The New Decade ? ,Opinion February 25/02/2020 , from the site: https://www.bruegel.org , visited the site 07/06/2024 , on the clock 16:20.

المطلب الثالث: الصراع اليوناني التركي على جزيرة قبرص:

شهدت منطقة شرق المتوسط اكتشافات ضخمة من الغاز، وهذا أسهم في ظهور تحالفات وتوازنات إقليمية جديدة في المنطقة ودولها، وإحدى هذه الدول قبرص إذ منحت جمهورية قبرص شركة Nobel Energy ومقرها تكساس رخصة لإجراء عمليات استكشاف في المنطقة الاقتصادية الخالصة EEZ في أكتوبر 2008م، وفي وقت لاحق من ديسمبر 2011م أعلنت الشركة عن اكتشاف حقل غاز أفروديت الذي يعتقد أنه يحتوي على حوالي 4.1 ترليون قدم مكعب من الغاز.

بناء على هذا الاكتشاف أعلنت الحكومة القبرصية عن مناقصة جديدة للتنقيب عن الغاز والبترول في سواحلها سنة 2012م، وأعطي الإذن ل 15 شركة للتنقيب في 12 منطقة من سواحل الجزيرة، ولم تفرز هذه المرحلة عن أي اكتشافات طاقوية جديدة، لكن نيقوسيا" أعلنت عن مناقصة ثالثة للتنقيب في فيفري 2016م، في المناطق 6، 8 و 10 من جرفها القاري، وخلال هذه المرحلة شاركت الحكومة في التنقيب مع كل من شركتي "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية في المنطقة، بينما استحوذت شركة "ايني" منفردة على حق التنقيب في المنطقة 8، أما المنطقة 10 فقد أحيلت لشركة "أكسون موبيل" الأمريكية وشركة "قطر للبترول القطرية[1].

وفي بداية سنة 2019م، أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية أكسون موبيل" عن اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل في المنطقة 10 قبالة ساحل جزيرة قبرص، وأكدت الشركة أن الحقل قد يحوي موارد من الغاز الطبيعي في حقل في المنطقة 10 قبالة ساحل جزيرة قبرص، وأكدت الشركة أن الحقل قد يحوي موارد من الغاز الطبيعي تتراوح بين 170 و 230 مليار متر مكعب، وفي وقت سابق من سنة 2018م كانت شركتي "إيني" و"توتال" قد أعلنتا عن اكتشاف حقل غاز في المنطقة 6 من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

وعلى الجهة المقابلة فإن تركيا لم تكن بعيدة عن صراع اكتشاف الغاز في شرق المتوسط وجزيرة قبرص خاصة وأنها تسيطر على جزئها الشمالي، فبعد منح الحكومة القبرصية في الجنوب لحق التنقيب على الغاز في منطقتها الاقتصادية الخالصة سنة 2008م، قامت أنقرة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الواقعة بين سواحلها الجنوبية وشمال قبرص ومنعت أي شركة من التنقيب في المنطقة، كما منحت حق

[1] الخدوري وليد، بترول شرق المتوسط:الأبعاد الجيوسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015 – الكتاب مراجع من قبل أحمد حسيف، رهانات الاكتشافات الطاقية في شرئ البحر المتوسط، ص ص، 301 302.

التنقيب في الجرف القاري المحاذي لشمال قبرص لشركة الغاز الوطنية التركية (TPAO)، ولم تسفر عمليات التنقي عن أي نتائج حتى الساعة.[1]

المبحث الثاني: تأثير إكتشافات غاز شرق المتوسط على العلاقات اليونانية التركية جزيرة قبرص نموذجا:

شهد حوض شرق المتوسط مواجهات حادة بين العديد من القوى السياسية على مدار تاريخه. وفي الوقت الحالي، فإن بعض النزاعات الأكثر تعقيدا هي المطالبات المتداخلة على الأراضي البحرية في شرق البحر المتوسط من قبل العديد من الدول الساحلية. وعلى وجه الخصوص الادعاءات المتناقضة لتركيا واليونان وجمهورية شمال قبرص التركية والإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص التي يشار إليها عادة باسم جمهورية قبرص من قبل العديد من الدول.[2]

وقد بدأت خيوط الأزمة في الظهور بين اليونان وتركيا حول غاز قبرص، حينما ظهرت دراسات تفيد بأن منطقة شرق المتوسط غنية بموارد الغاز الطبيعي، وهو ما أدى بسلطات جمهورية قبرص إلى السعي لتوقيع اتفاقيات الرسم الحدود البحرية مع الدول المجاورة لها، وذلك بداية من مصر سنة 2002م، ثم لبنان وإسرائيل وسوريا، وعلى أساسها تم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بقبرص، وهو ما اعترضت عنه إسرائيل وسوريا، وعلى أساسها تم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بقبرص، وهو ما اعترضت عنه تركيا، ولكن "نيقوسيا" أعلنت على الرغم من ذلك عن 13 منطقة للتنقيب على الغاز سنة 2007م، وهو ما أدى بتركيا في المقابل الى عقد اتفاقية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع شمال قبرص وإعطاء رخص للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية بها.[3]

وقد تفاقمت الأزمة، عندما أعلنت شركة "إيني" الإيطالية وشركة "توتال" الفرنسية، في 8 فيفري 2018م، اكتشافا كبيرا للغاز في منطقة "كاليبسو" قبالة الساحل القبرصي. وبعد ثلاثة أيام فقط، اعترضت السفن العسكرية التركية سفينة حفر إيطالية والتي كانت في طريقها إلى موقع حفر للغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. أدى الحادث إلى تبادل مكثف للاتهامات والإعلانات الدبلوماسية وأنذرت باحتمالية نشوب حرب موارد جديدة على عتبة أوروبا.

---

[1] Nasuh Uslu ,The Turkish – American Relationship Between 1974 and 2003 The History Of A distinctive Alliance ,UK ed , Edition p165.

[2] ميرغني محمد علي ابراهيم، بن المنير الحارثي سلطان، الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية وانعكاساته على الأمن الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، السعودية، 2018، ص440.

[3] Patrick Nopens , Geopolitical Shifts In Eastern Mediterranean ,Security Policy Brief N,43, February 2013 p06.

إذ ترى تركيا أن القبارصة الأتراك يتشاركون في ملكيتهم للجزيرة وأن حماية حقوقهم الأساسية موجودة في القانون الدولي الخاص بجزيرة قبرص، لذا فإن اتخاذ أي قرار بشأن الثروة المشتركة للجزيرة ينبغي إشراك القبارصة الأتراك في الآليات التي تتخذ بها هذه القرارات، وقد قدمت أنقرة اقتراحا في 2019م يتضمن دعمها للقبارصة الاتراك واليونانيين كشركاء على قدم المساواة في الجزيرة عليهم التعاون وتقاسم الإيرادات، وهو الاقتراح الذي رفضته سلطات قبرص اليونانية واليونان. إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية.[1]

وقد زاد من حدة الموقف التركي مشروع مد خط أنبوب لنقل الغاز الإسرائيلي لأوروبا الذي يمر عبر اليونان وإيطاليا تحت اسم "خط أنابيب شرق المتوسط"، وقد تلقى هذا المشروع موافقة "الاتحاد الأوروبي"، وبناء على ذلك وقعت كل من: جمهورية قبرص، اليونان، إسرائيل وإيطاليا اتفاقية لتنفيذ المشروع في نوفمبر 2018م، وقد لقي هذا الاتفاق اعتراضا تركيا كبيرا نظرا لأنه من أجل وصول خط الأنابيب الذي يتوقعه المشروع إلى جزيرة كريت من قبرص لذا يجب تقاسم المنطقة البحرية التي تبلغ مساحتها 750 ميلا تقريبا بين الجزيرتين باعتبارها اختصاصا قضائيا للإدارة القبرصية اليونانية واليونان. لذلك، يريد المشروع حصر تركيا، التي تمتلك أطول ساحل لهذا البحر في شرق البحر الأبيض المتوسط، بـ 41 ألف كيلومتر مربع فقط كولاية بحرية لها.[2]

لكن الطرف اليوناني لم يتراجع عن مشاريعه في منطقة شرق المتوسط ولم يأخذ في عين الاعتبار المطالب والمخاوف التركية حول جزيرة قبرص، وفي جانفي 2019م تم تأسيس "منتدى غاز شرق المتوسط" في القاهرة، الذي تحول في عام 2020م الى منظمة حكومية دولية مقرها "القاهرة" ويضم كل من: قبرص، مصر، الأردن، فلسطين، إسرائيل، اليونان وايطاليا، ووضع هذا المنتدى عدة أهداف أهمها:[3]

- تعظيم الاستفادة من اكتشافات واحتياطات الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط.
- إنشاء أسواق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب.
- تعزيز التعاون لإيجاد حوار منهجي منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي.
- مساعدة الدول المستهلكة في تأمين حاجياتها.

[1] أحمد زكرياء الباسوسي، مرجع سابق، ص63.

[2] A. Stylianos , Sotirious ,Greating Norms Around The Eastern Mediterranean Energy Resources As A Necessary Means Of Security ,European Security ,Published Online:04 February 2020 Vol ,29 p140.

[3] Ibid. P145.

وردا على إنشاء هذا المنتدى، وقعت تركيا في 27 نوفمبر 2019م مذكرة لترسيم الحدود البحرية 11 مع "حكومة الوفاق الوطني الليبية، وتنص المذكرة في ديباجتها على أن الطرفين "قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل [وفق] الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية". أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة" وفق إحداثيات جغرافية مضبوطة، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل حل النزاعات حولها، وآليات مراجعتها وتعديلها.[1]

في الطرف الآخر، لاقت الاتفاقية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني رفضا يونانيا قاطعا، وبعد الإعلان عنها مباشرة اتجه وزير الخارجية اليوناني الى بنغازي، وشدد على ضرورة خروج المرتزقة الأتراك من ليبيا، ثم زار بعدها رئيس الوزراء اليوناني "ميتسوتاكيس" طرابلس في أفريل 2021م، وتطرق بعد محادثاته مع "عبد الحميد الدبيبة" إلى الاتفاقية البحرية التي أغضبت أثينا والاتحاد الأوروبي، لا سيما بالنسبة لمسألة احتياطيات الغاز في شرق المتوسط. كما أشار وزير الخارجية اليوناني إلى اتفاقيات مشتركة مع ليبيا، وأكد استعداد أثينا لتفعيلها وإبرام أخرى جديدة. وأبدى استعداد اليونان لإبرام اتفاقيات جديدة للرفع من مستوى التعاون مع ليبيا"، كما جدد موقف بلاده الرافض لما وصفها بـ«الاتفاقيات غير القانونية التي أبرمتها الحكومة السابقة مع تركيا.[2]

وفي المقابل، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان" بأن مصر وقبرص اليونانية واليونان وإسرائيل، تحاول، بين الحين والآخر فرض سيادتها على المنطقة بمعزل عن تركيا"، وأن مذكرة التفاهم وإسرائيل، تحاول بين الحين والآخر فرض سيادتها على المنطقة بمعزل عن تركيا"، وأن مذكرة التفاهم مع ليبيا "أحبطت بعض المؤامرات ضدها، لذا فإن صراع النفوذ الإقليمي كان حاضرا بقوة في حسابات الأتراك عند توقيع هذه الاتفاقية، وأن التوقيع في رأيهم قد أفشل مخططات إقليمية ودولية لعزل بلادهم وتقليص تأثيرها في ملفات المنطقة.[3]

ولم تقف المحاولات التركية عن فرض وجودها في المناطق البحرية المتنازع عنها مع اليونان في شرق المتوسط وتحديدا على حدود جزيرة قبرص، ففي 30 ماي 2020م نشرت الجريدة الرسمية الصادرة عن الحكومة التركية خريطة توضح المربعات البحرية التي تسعى ورائها شركة البترول التركية "TPAO" لأغراض الاستكشاف وبحسب بيان صادر عن وزير الخارجية اليوناني "نيكوس ديندياس"، فإن الخريطة تتجاهل

[1] حسين سليمان، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] سلطان مصطفى، أزمات الشرق الأوسط والموارد الهامة، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2012، ص52.

[3] نفس المرجع السابق، ص53.

وجود الجزر اليونانية وتأثيرها على المناطق البحرية والتجاوزات في الجرف القاري اليوناني، وشدد البيان على أن اليونان مستعدة تماما للرد على هذا الاستفزاز، فيما لو قررت تركيا المضي في هذا المسار.[1]

ونتيجة لحالة الصراع اليوناني - التركي المستمر حول موارد جزيرة قبرص، أخذ هذا الأخير شكلا آخر بعد إعلان فرنسا وإيطاليا عن المشاركة في مناورات عسكرية بحرية مع كل من اليونان وقبرص اليونانية شرق المتوسط في أوت 2020م، على خلفية عمليات التنقيب التركية في المنطقة، وجاء الرد التركي على هذه المناورات قويا إذ حذر الرئيس التركي أثينا من ارتكاب أي خطأ يؤدي الى خرابها، وأعلنت وزارة الدفاع التركية عن أن سفينتين عسكريتين تركيتين أجرتا تدريبات عسكرية مع مدمرة أمريكية في شرق المتوسط.

وجاء الرد الأوروبي على تركيا بفرض عقوبات عليها خلال قمة قادة الاتحاد الأوروبي" في ديسمبر 2020م، على خلفية ما يصفه الاتحاد ب تصرفاتها غير القانونية والعدوانية في البحر المتوسط ضد اليونان وقبرص اليونانية، وهدف الأوروبيون من خلال هذا القرار تقديم رسالة حازمة لأنقرة من جهة وتأكيد معنى التضامن داخل الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، ولم تتجاوز العقوبات الأوروبية حدود الرمزيات لتصل إلى عقوبات كبيرة ومؤثرة وضارة بأنقرة، لا سيما في المجال الاقتصادي.[2]

وفي آخر حلقات هذا الصراع بين البلدين، قامت اليونان بإقامة مناورات بحرية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2021م، وتضمنت المناورات التدريب على استخدام نظام مضاد التهديد الغواصات، وعمليات البحث والإنقاذ ومحاكاة حرب بين سفن وفرقاطات عسكرية. وانضمت إليها، للمرة الأولى، كل من فرنسا وقبرص وبينما أعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "أفيخاي أدرعي" بأن هذه المناورات ليست موجهة ضد تركيا، اعتبر وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن" نشاطات اليونان في هذه المناورات ليست موجهة ضد تركيا، واعتبر وزير الخارجية الأمريكي "أنطوني بلينكن" نشاطات أنقرة في شرق المتوسط بأنها استفزازية لليونان.[3]

وفي السياق ذاته، جاء الرد التركي بإقامة مناورات بحرية أطلق عليها اسم "ذئب البحر" في ماي 2021م، وتمت بالتزامن في كل من شرق المتوسط وبحر إيجه، وشارك في المناورة 132 سفينة بحرية، 10 غواصات 43 طائرة حربية 28 مروحية و 14 طائرة مسيرة، وهدفت المناورات إلى زيادة مستوى الجاهزية

[1] ميرغني محمد علي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص445.

[2] سلطان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] الخدوري وليد، مرجع سبق ذكره، ص307.

للقوات للقيام بأية عملية بحرية في أي وقت، واختبار الكفاءة الإدارية والتنظيمية لقيادة القوات البحرية والقيادات التابعة لها.[1]

وأخيرا، تبع هذا مناورات أخرى في نوفمبر من العام نفسه أطلق عليها اسم "شرق المتوسط2021"، وأعلنت تركيا بأن الغرض منها هو اختبار طرق المساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية.

وأفادت قيادة القوات البحرية التركية بمشاركة 26 سفينة ومروحية وطائرة مسيرة، إلى جانب مقاتلات من طراز "إف 16" تابعة لقيادة القوات الجوية. إضافة الى مراقبين من العراق والأردن وليبيا ونيجيريا وباكستان وسلطنة عمان وأوكرانيا، في هذه المناورات.[2]

المطلب الأول: المكانة الإستر اتيجية لجزيرة قبرص بالنسبة لتركيا واليونان:

تحتل جزيرة قبرص موقعا جغرافيا استراتيجيا يتوسط قارة آسيا أوروبا وإفريقيا، هذا بالإضافة الى وقوعها على خط تقاطع الممرات المائية مع جزيرة كريت، ومدينة جناق قلعة ومضيق البوسفور، وقناة السويس التي تفصل قارتي آسيا وافريقيا، وهو ما يجعل منها قاعدة ثابتة لا يمكن تجاوزها في منطقة شرق المتوسط[3] قبرص التي تعتبر الثالثة بين جزر البحر الأبيض المتوسط من حيث الحجم بعد جزيرتي صقلية وسردينيا، تقع في الشمال الشرقي لهذا البحر الهام في طرق الملاحة الرئيسية العالمية. يفصلها عن الشاطئ الجنوبي التركي 75 كلم، وعن غرب سوريا 105 كلم، وعن مصر 380 كلم، وعن اليونان حوالي 800 كلم، لذا إن أرادت أي قوة السيطرة على شرق المتوسط عليها الإمساك بزمام الأمور في جزيرة قبرص أولا.[4]

مما لا شك فيه أن جزيرة قبرص تشكل أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لتركيا إذ وصفها "أحمد داوود أوغلو" ب العقدة العمياء للاستراتيجية التركية، فالأزمة القبرصية المستمرة حتى وقتنا الحاضر تحمل أهمية كبرى في العلاقات الدولية وتشغل اهتمام عديد القوى والدول وعلى رأسها تركيا واليونان وبريطانيا أهمية كبرى في العلاقات الدولية وتشغل اهتمام عديد القوى والدول وعلى رأسها تركيا واليونان وبريطانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

لذلك فإن تركيا تدافع عن استمرار وجودها العسكري في قبرص حيث يتواجد حوالي 30 ألف جندي، وترى في الجزيرة مدخلًا إليها فهي كانت تابعة لها في الأصل، ولهذا تتخوف من أن توحيد الجزيرة بعيدا عن نفوذها سيجعلها أداة جيوسياسية للإضرار بأمنها، كما أن شمال قبرص هو مركز الحماية الأول

[1] خالد فؤاد، غاز المتوسط: السعي في طريق غير معبد، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، مصر، 2019، ص32.

[2] أحمد زكرياء الباسوسي، مرجع سابق، ص80.

[3] Tagliapietra Simone, Ibid, P.25.

[4] محمد عبد النور، الصراع الأورو متوسطي حول مصادر الطاقة، دار الأهرام للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص50.

لواردات النفط القادمة من بحر قزوين نحو ميناء جيهان التركي عبر خط باكو - تبليسي - جيهان، وهنا تبرز كذلك أهمية الجزيرة بالنسبة لأمن الطاقة الأوروبي،[1] وعلى المستوى العملي أدى انتقال العديد من الجزر المحاذية لتركيا كجزيرة رودس ومجموعات جزر في بحر ايجه من السيطرة الإيطالية الى السيطرة اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية الى اعطاء قيمة كبيرة لقبرص في الاستراتيجية التركية، ففي حال أصبحت القوة المسيطرة على الجزيرة معادية، يمكنها أن تمنع الأسطول البحري التركي من الإبحار في شرق المتوسط أو يمكنها على الأقل أن تجعل حركته باهظة التكاليف، لذلك فالحفاظ على موطئ قدم في الجزيرة، ومنع تحولها الى قاعدة لقوة معادية بات بالغ الأهمية في الاستراتيجية البحرية التركية في المتوسط خلال السنوات الأخيرة، كما أن البحرية التركية في المتوسط خلال السنوات الأخيرة،[2] كما أن تواجد تركيا في الجزيرة هو الخيار الأول لقطع الطريق أمام القوى الدولية الراغبة في السيطرة على احتياطات الغاز المكتشفة في شرق المتوسط.[3]

على صعيد آخر، فإن اليونان ترى أنها تمتلك اليد العليا فيما يخص قبرص، إذ أن أغلبية سكان الجزيرة هم من اليونانيين الارثدوكس بنسبة 78% وهو ما سهل على أثينا التأثير على صناعة القرار في نيقوسيا مثلما حدث سنة 2004م عندما ضغط الجانب اليوناني على الاتحاد الأوروبي لضمه الجزء الجنوبي القبرص المعترف به دوليا دون الجزء الشمالي التركي.

كما يحرك التمسك اليوناني بجزيرة قبرص رواسب تاريخية تتعلق بعلاقاتها مع الدولة العثمانية، إذ حاولت أثينا إثارة القضية القبرصية في المحافل الدولية في محاولة لغلق الأبواب الأوروبية في وجه تركيا، التي تقول إنها ليست دولة أوروبية بل آسيوية، كما تتهم اليونان تركيا بتغذية النزاعات في منطقة البلقان، وتشجيع الأقليات التركية بها على المطالبة بحقوقها والحفاظ على هويتها الدينية والثقافية.

وتستغل اليونان عضويتها في الاتحاد الأوروبي للضغط على تركيا لتغيير سياستها حول النزاع في قبرص، فعلى سبيل المثال استغلت أثينا محاولة أنقرة لتحسين علاقتها مع الاتحاد الأوروبي باشتراط تعديل سياسات تركيا بخصوص الصراع بينهما، ونظرا لعدم قبول تركيا لهذا الشرط وصلت علاقتها مع الأوروبيين لطريق مسدود، وتم رفض طلب أنقرة بالانضمام للاتحاد سنة 1989م وكان من الأسباب المعلن عنها قضية

[1] Vogler Sarah , Eric V. Thompson , Gas Discoveries In The Eastern Mediterranean: Implication For Regional Maritime Security ,Eastern Mediterranean Energy Project Foreign And Security Policy Program.(Policy Brief) G/M/F The German Marshall Fund Of The United States Is Collaborating with JSTOR To Digitize. P25.

[2] Ibid, p26.

[3] Ibid, p27.

قبرص، وبناء على دراية اليونان بعدم قدرتها منفردة لمواجهة تركيا استغلت الفيتو الأوروبي لتوتير العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي.[1]

كما تحرص اليونان على استمرار موقفها القوي، منعا لتركيا من تحقيق أي نجاحات استراتيجية فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، لأن ذلك يعني إعطاء تركيا قوة إضافية في صراعها مع اليونان في جبهات أخرى خاصة بحر إيجة وهو ما لا تريده أثينا، التي زادت مخاوفها من طموحات أنقرة البحرية بعد تبنيها لاستراتيجية "الوطن" الأزرق" سنة 2006م، التي تتركز على رواية تاريخية تقول أن معاهدة لوزان" حرمت تركيا من السيادة على الجزر البحرية، حتى الواقعة على مقربة من السواحل التركية، سواء في بحر إيجة أو المتوسط ومنحتها للسيادة اليونانية، ما يعنى إحاطة تركيا بمحيط من مناطق السيادة اليونانية الممتدة من الجزر إلى المياه البحرية الإقليمية المحيطة بها ؛ أي إنّ معاهدة لوزان منحت الأتراك السيادة في البر، لكنها "خنقتهم" في البحر.

لذلك سعت تركيا من خلال استراتيجية الوطن الأزرق الى استعادة المناطق البحرية التي حرمت منها خلال "معاهدة لوزان" لصالح اليونان حتى ولو كان ذلك بفرض سياسة الأمر الواقع على أثينا، ولأن اليونان لا تستطيع مجابهة تركيا عسكريا ولا تستطيع حشد الغرب ضد الأتراك بصفة كاملة لكون البلدين عضوين في "حلف الناتو"، فإن مصلحتها الاستراتيجية تتركز على رفض تقاسم السلطة مع القبارصة الأتراك في نيقوسيا، واستغلال المسألة القبرصية التي تمتلك فيها الدعم الدولي الكامل من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمنع أنقرة من تحقيق طموحاتها التي تشكل خطرا مباشرا على حدودها البحرية.

[1] Helene Cooper, "Biden Freezes Trump's Withdrawal of 12,000 Troops From Germany", The New York Times, Published Feb. 4, 2021. Updated Feb. 12, 2021. accessed on: 07/06/2024. Available on: https://www.nytimes.com/2021/02/04/us/politics/biden-germany-troops-

المطلب الثاني: الوضعية القانوينة لجزيرة قبرص:

بعد التدخل التركي في قبرص سنة 1974م طالب مجلس الأمن الدولي بوقف إطلاق النار، وإرساء أسس مفاوضات بين اليونان وتركيا وبريطانيا، وبدأ وقف إطلاق النار في 16 أوت من نفس السنة على أساس المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة في قبرص المنزوعة السلاح، التي أنشئت سنة 1964م وتم توسيعها سنة 1974م، لتمتد خطوط وقف إطلاق النار على طول 180 كلم بين الشمال والجنوب وتغطي ما نسبته 3% من مساحة الجزيرة.[1]

على صعيد آخر ؛ جرت محادثات بين كل من اليونان، تركيا وبريطانيا في جنيف، وتم الاعتراف خلالها بوجود منطقتي حكم ذاتي في قبرص، كما تم الاتفاق على انسحاب اليونانيين من المناطق التي تمكنوا من السيطرة عليها، وتحقق الاعتراف بالمساواة بين المجموعتين الاثنيتين في الجزيرة.[2]

كما جرت محادثات في فيينا بين أطراف الصراع، وخلال الجولة الثالثة منها ما بين 31 جويلية و2 أوت 1975م تم الاتفاق على عملية تبادل السكان، وذلك بإعطاء الإذن لجميع القبارصة الأتراك المتواجدين في جنوب الجزيرة بالهجرة إلى شمالها تحت رعاية الأمم المتحدة"، كما تم السماح لليونانيين المتواجدين في الشمال بالهجرة الى الجنوب، وقد ساهم هذا الإجراء في تعزيز انقسام الجزيرة بعد تركز القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيين في الجنوب.

وبعد مرور عقد من الزمن على انقسام قبرص وبسبب فشل المفاوضات بين أطراف النزاع تم الإعلان في 15 نوفمبر 1983م عن استقلال القبارصة الأتراك بدولتهم بعد استفتاء عام برئاسة "رؤوف دنكتاش" أول رئيس للجمهورية، وعلى إثر هذا الإعلان قام مجلس الأمن الدولي" بعقد اجتماع يوم18 نوفمبر والذي صدر عنه القرار 541 المتعلق بوضعية جزيرة قبرص ومن أهم ما جاء فيه:[3]

- اعتبار القرار الصادر عن السلطات التركية في قبرص بإنشاء جمهورية مستقلة غير شرعي، والمطالبة بسحب القرار فورا.
- مطالبة المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بالجمهورية الجديدة، والاستمرار بالاعتراف بجمهورية قبرص كوحدة واحدة ممثلة للجزيرة.

[1] يسري الجوهري، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984، ص88.

[2] نفس المرجع السابق، ص91.

[3] مجلس الأمن الدولي، القرار 541 المتعلق بوضعية جزيرة قبرص، 2020.

- إرسال الأمم المتحدة لبعثة نوايا حسنة لقبرص في مهمة طويلة الأمد، ودعمها لتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع.

وبذلك لم تعترف أي دولة في العالم بجمهورية شمال قبرص سوى تركيا حيث أن الأمم المتحدة تعتبرها منطقة نزاع مجمد، لذلك فإنها تدير علاقاتها الخارجية بوساطة تركية، وكذلك يرتبط اقتصادها بالاقتصاد التركي بشكل كامل، حيث تستعمل الليرة التركية عملةً رسمية، ويعتمد اقتصادها على تمويل تركي لها بنحو 700 مليون دولار سنوياً. أما في الشق الآخر، فتتمتع قبرص اليونانية بالسيادة القانونية على الجزيرة بأكملها، على الرغم من استقلال قبرص التركية الشمالية عنها، بما في ذلك مياهها الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، باستثناء مناطق أكروتيري ودكليا، التي لا تزال تحت سيطرة المملكة المتحدة.

ولكن حالة الانقسام هذه لم توقف محاولات إعادة توحيد الجزيرة من جديد، إذ طرح السكرتير العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" سنة 2004م "خطة "عنان"، واقترح فيها قيام نظام فدرالي في الجزيرة ودعم هذا التصور من قبل كل من تركيا، بريطانيا واليونان، وقد طرح المخطط للاستفتاء الشعبي، وجاءت نتائجه صادمة بقبول الأتراك لخطة عنان ورفض اليونانيين لها بأغلبية ثلثي الأصوات، وقد أعتبر فشل "خطة عنان" أكبر فرصة ضائعة في تاريخ الأزمة، كما أن قبول عضوية "قبرص اليونانية" في الاتحاد الأوروبي دون قبرص التركية ساهم في تعنت الجانب اليوناني وزيادة عزلة الجانب التركي.[1]

المطلب الثالث: الخطوات والآليات للتخفيف من الأزمة من خلال قانون البحار الدولي:

تعود النزاعات البحرية اليونانية - التركية إلى فترات تأسيس كلا الدولتين، غير أن النزاع الحالي، يعتبر الأطول بين البلدين منذ التدخل العسكري التركي في قبرص، ولأن هذه النزاعات مرتبطة بالتوقعات المتضاربة حول السيادة الوطنية لكلا الدولتين، فإن التنازلات والتسويات ستكون صعبة بطبيعتها ومكلفة سياسيا، فضلا عن أنه لا يبدو وأن الجانبين يتفقان على إطار عمل لتسوية النزاعات: فبينما تفضل اليونان خيار التحكيم الدولي، تميل تركيا إلى المفاوضات الثنائية لاسيما وأن هذه الأخيرة لم توقع على قانون البحار الدولي.

[1] رامي الجندي، إسرائيل وغاز شرق المتوسط، متوفر على الرابط: https://eipss-eg.org/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9/ تم الإطلاع بتاريخ: 2024/06/06، علا الساعة: 18:50.

يدور الخلاف البحري بين الدولتين حول ثلاث قضايا، وفقا لما ورد في تقرير نشره مركز بروكنجز الدوحة بعنوان: "تركيا وأوروبا وشرق البحر المتوسط: رسم طريق للخروج من المأزق الحالي"، لـ "جاليب دالاي"، وهو التقرير الذي سنحاول دراسته هنا.

أولا: الخلاف حول حدود المياه الإقليمية اليونانية وملكية بعض الجزر أو الجزر في بحر إيجه.

ثانيا: مسألة المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين في شرق البحر المتوسط.

ثالثا: الطبيعة غير المحلولة لأزمة قبرص، بالإضافة إلى هذه الأمور تؤكد تركيا أيضا أن عددا من القضايا الأخرى، مثل السيادة أو الوضع المنزوع السلاح لبعض الجزر اليونانية، لا تزال دون حل، وبالتالي تحتاج إلى معالجة من جانبها ترفض اليونان هذه القضايا باعتبارها انتهاكا لسيادتها.

وبناء على ما تقدم أعلاه، ينبغي على الأطراف المباشرة والمعنية بالوضع المتأزم في شرق البحر المتوسط، ألا وهي تركيا، اليونان وقبرص، بالإضافة إلى الأطراف غير المباشرة من دول الجوار الشرق المتوسطي، نخص بالذكر دول الإتحاد الأوروبي، السعي لإيجاد مخرج من المأزق الحالي، وهو ما تبرزه هذه الورقة في النقاط الآتية، وفقا لما ورد في تقرير "جاليب دالاي":

أولا: توقيف أنشطة الحفروالإستكشاف:

إن الوصول إلى تسوية للأزمة الحالية هو أمر غير واقعي في هذه المرحلة، خاصة في فترة زمنية قصيرة، إذ وكما ذكرنا أعلاه، لا توجد أزمة واحدة فقط يجب حلها، بل أزمات متعددة: على سبيل المثال، تختلف التوترات بين تركيا وفرنسا عن الخلافات البحرية طويلة الأمد بين تركيا واليونان. لذلك، بدلا من التفاوض على صفقة كبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، يجب على ألمانيا، التي تقود الدبلوماسية الأوروبية حول هذا الموضوع، والاتحاد الأوروبي أن يركزا دبلوماسيتهما ووساطتهما على وقف تصاعد الأزمة بين أنقرة وأثينا في مرحلة أولى، وبالتالي فصل النزاعات البحرية التركية اليونانية عن وساطتهما على وقف تصاعد الأزمة بين أنقرة وأثينا في مرحلة أولى، وبالتالي فصل النزاعات البحرية التركية اليونانية عن القوى الجيوسياسية في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن يتفق الطرفان على وقف أنشطة الحفر والاستكشاف في المياه المتنازع عليها لفترة زمنية، على الأقل إذا كانت فيه إمكانية لمباشرة أي مفاوضات جدية.[1]

وتؤيد ألمانيا، التي تعد موطنا لأكبر جالية تركية في أوروبا ولديها علاقات اقتصادية قوية معها، النهج القائم على الحوار مع أنقرة، ولم يكن مفاجئا أن بدأت برلين جهودا إعلامية بين تركيا واليونان في صيف 2020. في الوقت الحاضر، تقود المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل " الدبلوماسية الأوروبية والوساطة في

[1] خاد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المعيد المصري للدراسات:دراسات سياسية، 2019 ص 28.

الصراع الشرقي المتوسطي، ومع ذلك، فهي في عامها الأخير في المنصب وليس من الواضح ما إذا كان سيكون هناك أي زعيم أوروبي آخر بمكانتها ومصداقيتها يمكنه أن يلعب نفس الدور بمجرد مغادرته.

ثانيا: إستضافة اجتماع دولي لتعزيز الحوار وخفض حدة الأزمة:

بالمثل، يمكن لمجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية أن تكون وسيلة فعالة للتخفيف من حدة التصعيد، وسبق أن دعت تركيا إلى عقد مؤتمر للدول المطلة على شرق البحر المتوسط لمناقشة خلافاتهم.[1] بينما دعا رئيس المجلس الأوروبي "شارل" "ميشيل" Charles Michel إلى عقد مؤتمر دولي في هذه المرحلة، يمكن أن يكون المؤتمر الدولي الذي يضم مشاركين من الدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أوروبا وحلف شمال الأطلسي، بداية جيدة للتعامل مع الأزمة في إطار متعدد الأطراف.

ثالثا: إبعاد سلطة صنع القرار عن العسكريين في الميدان:

إن اتفاق كل من اليونان وتركيا على إنشاء آلية لحل النزاع على مستوى الناتو، من شأنه أن يقلل من خطر تصعيد الأزمة من الجانبين وعليه من الضروري أن تتخذ الأطراف المتنازعة قرارات على المستوى الوطني وألا تنقل أي سلطة رئيسية لصنع القرار إلى أفراد عسكريين على الميدان، الأمر الذي قد يؤدي إلى التصعيد مجددا كما يتضح ذلك من خلال إسقاط تركيا للطائرة الروسية في عام 2015، بعد منح الأفراد العسكريين على الميدان بسلطة صنع القرار رئيسية.[2]

رابعا: تخفيف حدة الخطاب:

إن أزمة شرق البحر الأبيض المتوسط هي نتاج وجهات النظر والمصالح المتضاربة بين تركيا واليونان فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، مما يجعل من الصعب للغاية حلها، كما أن تبني القادة السياسيون الأتراك واليونانيون لغة متطرفة شديدة الحدة لمناقشة خلافاتهم، يزيد من صعوبة إيجاد أي حل وسط أو وقف للتصعيد، وعليه فإنه من الضروري أن يخفف القادة السياسيون في البلدان المعنية من خطاباتهم الحادة وأن يتبنوا خطابات مسؤولة.[3]

خامسا: تطوير خطة أوروبية لمعالجة الصراع:

---

[1] عمر سعداوي، البناءات البستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات في الأمن، جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع2، ماي 2015، ص521.

[2] تيباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014، ص87.

[3] أبو حنيفة الوليد، الأمن الطاقوي وأهمية تحيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، على الرابط: https://democraticac.de/?p=42440 تم الإطلاع بتاريخ: 2024/06/11، على الساعة: 14:00.

يحتاج الإتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسة خارجية أكثر ابتكارا ورؤية إقليمية أوسع، وفي هذا السياق فإن يرد الحديث عن خطة شومان جديدة، كإنجاز حققته الدول الأوروبية للوصول إلى الوحدة والإندماج الذي تشهده اليوم. وكان أساس ذلك هو التعاون وتحقيق المنافع المتبادلة، عندما وضع الخصمان السابقان ألمانيا وفرنسا الصناعات الحديث عن خطة شومان جديدة، كإنجاز حققته الدول الأوروبية للوصول إلى الوحدة والإندماج الذي تشهده اليوم وكان أساس ذلك هو التعاون وتحقيق المنافع المتبادلة، عندما وضع الخصمان السابقان ألمانيا وفرنسا، الصناعات الإستراتيجية للحرب والفحم والصلب تحت سلطة مشتركة في خمسينيات القرن الماضي، ليكون الاتحاد الأوروبي وليد هذه الرؤية الإستشرافية. وبالمثل، كانت عملية برشلونة، التي انطلقت في عام 1995، تهدف إلى تعزيز العلاقات بين أوروبا ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط على هذا النحو، فإن استدعاء عملية برشلونة الجديدة يعني ضمنا حوارا إقليميا أوسع بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط بجنوبه وشرقه، وذلك بغرض تعزيز التعاون وخلق مساحة إقليمية متوسطية مشتركة.[1]

وعلى الرغم من أن اكتشافات الغاز أدت إلى التوتر الأخير، فإن الأزمة سياسية في الأساس وعلى الرغم من التفاؤل المبكر، يبدو الآن أن احتياطيات الغاز أقل حجما ربحا مما كان متوقعا، مما يجعل مشروع خط أنابيب غاز شرق البحر الأبيض المتوسط المتوقع إلى أوروبا غير مجد: بالإضافة إلى ذلك، فإن أهداف التحول الطاقوي الأوروبي وإزالة الكربون تعني أن القيمة التجارية للغاز ستنخفض بشكل أكبر في المستقبل. مما قد يفتح مجالا للحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على شرق البحر الأبيض المتوسط حول انتقال الطاقة وإزالة الكربون decarbonization في الجوار الأوروبي، ولكي يحدث هذا. يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تطوير رؤية رئيسية لإزالة الكربون إلى جانب خطة والتزام الاتحاد الأوروبي. ولكي يحدث هذا، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تطوير رؤية رئيسية لإزالة الكربون إلى جانب خطة والتزام بتنفيذها، بيد أنه في الوقت الحالي، ونظرا للانقسام داخل أوروبا والخلاف بين دول الشرق الأوسط حول طبيعة النظام الإقليمي، قد لا يتردد صدى مثل هذه الخطة الكبرى على نطاق واسع، ومع ذلك، حتى مناقشة الموضوع بين المسؤولين، ومناقشة التوترات وحلها.[2]

[1] خاد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] خاد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص32.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تناولتُ الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط وتأثيراتها المتنوعة على المنطقة. سلطتُ الضوء على الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية لهذه الاكتشافات، وكيف يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة على المستويين المحلي والعالمي. استعرضتُ النزاعات البحرية المرتبطة بهذه الاكتشافات، مع التركيز على التوترات بين الأقطاب الإقليمية وحقوق استغلال حقول الغاز المكتشفة. كما بحثتُ دور القوى العظمى في حماية مصالحها القومية في المنطقة وتأثير هذه الديناميكيات على الأمن الطاقوي في شرق المتوسط. من خلال هذا الفصل، حاولتُ تقديم فهم شامل لتداعيات الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط، بما في ذلك الفرص والتحديات التي تفرضها على الاستقرار الإقليمي والعالمي.

خاتمة

خاتمة

إن تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصاعد النزاعات يمثل موضوعاً مهماً في السياسة والاقتصاد الدوليين. على الرغم من أن الاكتشافات الجديدة لمصادر الطاقة مثل النفط والغاز قد تعزز التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، إلا أنها في بعض الأحيان تؤدي أيضاً إلى تصاعد النزاعات. فمصادر الطاقة غالباً ما تكون مرتبطة بالسيادة الوطنية والسياسة، وتحديداً في المناطق التي تكثر فيها الانقسامات العرقية أو الدينية أو السياسية. يمكن أن تتسبب النزاعات في استنزاف الموارد وتقويض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المعنية، مما يجعلها أكثر عرضة للاشتباكات والصراعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي توزيعات الثروات الطبيعية غير العادلة إلى توترات اجتماعية واقتصادية، وبالتالي تزيد من حدة النزاعات. لذا، يتطلب التعامل مع اكتشافات الطاقة بحذر شديد وتنفيذ استراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتوزيع العادل للثروات الطبيعية.

ومن خلال دراستنا قد قمنا بدراسة تأثير الاكتشافات الطاقوية على تصاعد النزاعات في منطقة شرق المتوسط حيث يبرز بوضوح خاص. ففي هذه المنطقة، تمتلك الدول الساحلية موارد طبيعية هائلة من الغاز الطبيعي، مما يجعلها محط أنظار عديد الدول والشركات العالمية. تزداد النزاعات والتوترات في هذه المنطقة بسبب المنافسة على استغلال وتوزيع هذه الموارد. علاوة على ذلك، تتعقد الأمور بسبب النزاعات السياسية والجيوسياسية بين الدول الساحلية وبعضها البعض، مما يضيف للتوترات ويزيد من احتمالات التصعيد. على سبيل المثال، نلاحظ تصاعد التوترات بين تركيا واليونان وقبرص بسبب النزاع حول الحقوق البحرية والموارد الطبيعية في شرق المتوسط، وهو ما قد يؤدي إلى صدامات عسكرية محتملة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى دول أخرى مثل إسرائيل ومصر وليبيا إلى تطوير واستغلال مواردها الطبيعية، مما يزيد من التوترات والصراعات في المنطقة. لذا، يتطلب إدارة الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط

حواراً دبلوماسياً فعّالاً وآليات تفاوض مستدامة، بالإضافة إلى إطار قانوني دولي يحدد الحقوق والواجبات المتعلقة بالموارد الطبيعية في المنطقة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية الدراسة، قد تم رصد مجموعة من التأثيرات البارزة للاكتشافات الطاقوية على تصعيد النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. أحد هذه التأثيرات هو زيادة التنافس على السيطرة واستغلال الموارد الطبيعية، والتي تشكل مصدر رئيسي للدخل في العديد من الدول في المنطقة. هذا التنافس يفجر نزاعات دائمة بين الدول المنتجة والمستهلكة، وقد يؤدي إلى تصاعد الجدل حول الحدود البحرية والبرية وحقوق التوزيع. علاوة على ذلك، يؤدي التوتر المتزايد في المنطقة إلى تعقيد العلاقات السياسية والاقتصادية، مما يزيد من احتمالات نشوب الصراعات والحروب. بالإضافة إلى ذلك،

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أولا: الكتب:

1. الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط، 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل السياسات.
2. حماد كمال، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات (لبنان: دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).
3. خاد فؤاد، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المعيد المصري للدراسات: دراسات سياسية، 2019.
4. الخدوري وليد، بترول شرق المتوسط:الأبعاد الجيوسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2015
5. سلطان مصطفى، أزمات الشرق الأوسط والموارد الهامة، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2012.
6. عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دراسة في الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2010.
7. خالد فؤاد، غاز المتوسط: السعي في طريق غير معبد، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، مصر، 2019.
8. محمد عبد النور، الصراع الأورو متوسطي حول مصادر الطاقة، دار الأهرام للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.
9. محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، 2015.
10. يسري الجوهري، جغرافية البحر الأبيض المتوسط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1984.
11. باكير علي حسين، النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك، مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

12. أبو حنيفة الوليد، التوجهات العامة الجديدة للسياسة الخارجية الر وسية في عهد بوتين تجاه منطقة شرق المتوسط، مجلة مدارات سياسية مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 2 العدد 4، (جوان 2019).
13. أحمد دياب، محاور الاستقطاب والتحالف في شرق المتوسط مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 50 العدد 199، يناير 2015.
14. أحمد زكريا الباسوسي، تسييس الطاقة والتحولات الراهنة للصراع الاقليمي على غاز المتوسط، حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، عدد16، أفريل 2015.

15. أحمد يوسف أحمد، الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط " الأهرام، العدد 47925، 22 فيفري 2018 .

16. إيمان زهران، 2020تركيا وعسكرة التفاعلات في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 219، المجلد 55.

17. حسين سليمان، غاز شرق المتوسط ما بين التعاون والصراع، مجلة السياسة الدولية، 54 سنة، العدد03، جويلية 2018.

18. محمد قشقوش، صراع النفوذ العسكر ي والأمني في شرق المتوسط، السياسة الدولية، العدد 213، المجلدة 35، 2018.

19. مروان قبلان، اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف الفرص والتحديات السياسية، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 03، 2018.

20. ميرغني محمد علي ابراهيم، بن المنير الحارثي سلطان، الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية وانعكاساته على الأمن الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، السعودية، 2018.

21. وائل ربيع، الأبعاد الأمنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط، الملف المصري، العدد65، جانفي، 2020.

22. عمر سعداوي، البناءات البستمولوجية والأنطولوجية للمقاربات في الأمن، جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع2، ماي 2015.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

23. أحمد زكرياء، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة، كمية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018.

24. تيباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014.

رابعا: المو اقع الإلكترونية:

25. أية عبدالعزيز، " تركيا وتطور الهوية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط " المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط: www.acrseg.org

26. تقدير موقف غاز شرق المتوسط الأبعاد الاقتصادية والعسكرية، 5 فيفري 2020، مركز الجزيرة الدراسات، على الرابط: https://studies.aldjazeera.net/ar/article/4560.

27. جاغتاي أوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط، اطلع عليه بتاريخ 2022/06/15، على الموقع: https://rouyatukiyyah.com/research-articles-and-commentaries/25.

28. الجمعية العامة، تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، /10/5 2019، على الرابط: www.undocs.org

29. مكانة شرق المتوسط في الاستراتيجية الروسية: الأهداف والمصالح، 2020، من الموقع: www.alwaght.com

30. أبو حنيفة الوليد، الأمن الطاقوي وأهمية تحيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد، على الرابط: https://democraticac.de/?p=42440

31. رامي الجندي، إسرائيل وغاز شرق المتوسط، متوفر على الرابط: https://eipss-eg.org/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9

خامسا: المراسيم والقرارات:

32. مجلس الأمن الدولي، القرار541 المتعلق بوضعية جزيرة قبرص، 2020.

المراجع باللغة الأجنبية:

33. Simon Henderson ,"Isreael and Labanan at odds over offshore Border", The Washington Institute improving the quality of U.S.Middle East policy , in: www.washington institute.org -

34. Nikhil Gahlawat, Nathan Haft , new finds of energy in the eastern mediterrunean: cause for confict or cooperation, Cambridge: Harvard university, 2012.

35. Sarah Vogler and Eric V.Thompsn,Gas Discoveries in the Eastern Miditerranean: implications for Region Alaritime security , Washington: The German Marshall Fund of the united states, March, 2015.

36. Panayiotis Hadjipavlis, The Geopolitical Importance Of The Eastern Mediterranean Airspace, University Of Newcastle, UK, Eastern Mediterranean Geopolitical ,Vol.1(Fall 2015).

37. Tagliapietra Simone , Eastern Mediterranean Gas: What Prospect For The New Decade ? ,Opinion February 25/02/2020 , from the site: https://www.bruegel.org , visited the site 07/06/2024 , on the clock 16:20.

38. Nasuh Uslu ,The Turkish – American Relationship Between 1974 and 2003 The History Of A distinctive Alliance ,UK ed , Edition.

39. Patrick Nopens , Geopolitical Shifts In Eastern Mediterranean ,Security Policy Brief N,43, February 2013.

40. Stylianos , Sotirious ,Greating Norms Around The Eastern Mediterranean Energy Resources As A Necessary Means Of Security ,European Security ,Published Online:04 February 2020 Vol ,29.

41. Vogler Sarah , Eric V. Thompson , Gas Discoveries In The Eastern Mediterranean: Implication For Regional Maritime Security ,Eastern Mediterranean Energy Project Foreign And Security Policy Program.(Policy Brief) G/M/F The German Marshall Fund Of The United States Is Collaborating with JSTOR To Digitize.

42. Helene Cooper, "Biden Freezes Trump's Withdrawal of 12,000 Troops From Germany", The New York Times, Published Feb. 4, 2021. Updated Feb. 12, 2021. accessed on: 07/06/2024. Available on: https://www.nytimes.com/2021/02/04/us/politics/biden-germany-troops.

الملخص:

إن التأثيرات التي تلعبها الإكتشافات الطاقوية حول العالم لهو أمر يستحق الدراسة من جميع جوانبه، حيث أنها محرك أساسي لتحرك رؤوس الأموال الضخمة من جهة ومن جهة أخرى لها تأثيرات على تصعيد النزاعات وإقامة الحروب بين الدول والتحالفات، فالعلاقات الدولية خاصة في منطقة شرق المتوسط هي علاقات متوترة منذ الأزل وهذا لاختلاف المصالح ورؤى الدول، وأيضا وجود الكيان الصهيوني، ويعتبر الصراع التركي- اليوناني من أهم هاته الصراعات في المنطقة، وهذا ما حاولنا دراسته في هاته المذكرة.

Résumé:

Les effets des découvertes énergétiques dans le monde sont une question qui mérite d'être étudiée sous tous ses aspects, car d'une part, ils constituent un moteur fondamental du mouvement d'énormes capitaux et, d'autre part, ils ont des effets sur l'escalade des conflits. et l'établissement de guerres entre pays et alliances. Les relations internationales, notamment dans la région de la Méditerranée orientale, sont tendues. Depuis des temps immémoriaux, cette différence réside dans les intérêts et les visions des pays, ainsi que dans l'existence de l'entité sioniste. Le conflit turco-grec est considéré comme l'un des plus importants de ces conflits dans la région, et c'est ce que nous avons tenté d'étudier dans ce mémoire.

Summary:

The effects played by energy discoveries around the world is a matter that deserves study in all its aspects, as it is a basic driver for the movement of huge capital on the one hand, and on the other hand it has effects on the escalation of conflicts and the establishment of wars between countries and alliances. International relations, especially in the Eastern Mediterranean region, are in tense relations. Since time immemorial, this difference has been in the interests and visions of countries, as well as the existence of the Zionist entity. The Turkish-Greek conflict is considered one of the most important of these conflicts in the region, and this is what we tried to study in this memorandum.